



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الشيخ المقاوم أمود بن مختار-إيليزي-
معهد الحقوق



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون خاص معمق
بعنوان

النظام القانوني للاندماج البنوك التجارية في الجزائر

تحت إشراف الدكتورة:

- حملاوي نجاة

من إعداد الطلبة:

- بوناب أحلام

- بوكروش نعيمة

وتتكون لجنة المناقشة من الأساتذة:

رئيسا		عريشة فاروق
مشرفا ومقررا		حملاوي نجاة
مناقشا		بن قردي أمين

الموسم الجامعي:

2025/2024

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

نشكر الله المعين القدير على فضله علينا وتوفيقه لإتمام هذا العمل.

وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" ، نتقدم

بالشكر الجزيل والإمتنان الى كل من علمنا علماً ننتفع به وإلى كل من أفادنا بعلمه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير للدكتورة المشرفة "حملوي نجاة"

لتوليها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كافة النصائح والتوجيهات القيمة التي أسدتها

إلينا طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

ونتوجه بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة، كما نشكر جميع المعلمين والأساتذة

الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله

ومن وفي أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى من سعيت دوما لنيل رضاهم: أبي وأمي حفظهما الله تعالى

إلى من أحمل لهم المحبة والتقدير: أخوتي وأخواتي

إلى من آمن بقدراتي وشجعني على المضي قدما: زوجي الغالي.

الي من أستمر بالتقدم لأجلهم و من حلت بركة وجودهم في حياتي: أولادي.

الى كل اساتذتي اتقدم لهم بالشكر الجزيل المليء بالاحترام والتقدير وبالأخص الأستاذة

المشرفة: **مملوي نجاة** فلم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها فجزاها الله عنا كل خير

إلى كل زملائي بالدفعة وأتمنى لهم التوفيق جميعا

شكرا لكم جميعا على دعمكم ومساندتكُم

بوناب (مملام

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يرحمك ويتقبلك من الشهداء ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد
والذي العزيز رحمه الله.

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسملة الحياة وسر الوجود . . . إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية.

إلى زوجي العزيز الذي كان لي خير سند

إلى بناتي الغاليات نبض قلبي ونور عيني

ألاء، رنيم، فرح

إلى أخي الغالي فاروق

إلى أخواتي زهية، فاطمة، إيمان، هدى

إلى كل من ساعدني في هذا العمل

إلى من لا تبخل علينا بنصائحها القيمة وارشاداتها الوجيهة

الاستاذة المشرفة : **لحملاوي نجاة**

بوكرش نعيمة

إلى جميع أساتذتي.

مقدمة

مقدمة

في ظل التطورات المستمرة التي تشهدها الأنظمة المالية والمصرفية في العالم، أصبحت عمليات الاندماج المصرفي جزءاً أساسياً من استراتيجية المؤسسات المالية الكبرى لتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق خدماتها.

تتطلب هذه العمليات دراسة دقيقة للإجراءات القانونية المتبعة لضمان تنفيذها بالشكل السليم وفقاً للمعايير المحلية والدولية، كما أن تأثيرات الاندماج لا تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل تشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض ضرورة تحليل هذه التأثيرات بشكل معمق لتفادي أي سلبيات قد تنتج عن هذه العمليات.

تكمن أهمية دراسة الاندماج المصرفي في التأثير الكبير الذي تحدثه هذه العمليات على استقرار النظام المصرفي، وعلى المنافسة في السوق المصرفي المحلي والدولي، كما أن الاندماج يساهم في زيادة قدرة البنوك على التوسع والنمو، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ككل، من هنا تصبح دراسة القوانين والإجراءات المتعلقة بالاندماج المصرفي ضرورية لفهم كيفية تنظيم هذه العمليات وتحديد الأطر القانونية التي تنظمها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل الأبعاد القانونية لعمليات الاندماج المصرفي في الجزائر، ودراسة دور الهيئات الرقابية والإدارية في تنظيم ومراقبة هذه العمليات، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الاندماج المصرفي في النظام المالي الجزائري.

تنبع أسباب اختيار هذا الموضوع من الأهمية المتزايدة للاندماج المصرفي في المشهد الاقتصادي الجزائري، حيث يعتبر هذا الموضوع أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته. كما أن هناك ندرة في الدراسات القانونية التي تتناول تحليل الاندماج المصرفي في الجزائر، مما يجعل هذا الموضوع محط اهتمام في هذا السياق.

من أبرز الصعوبات التي تواجه هذا الموضوع هي قلة الدراسات القانونية التي تتناول تأثيرات الاندماج المصرفي بشكل تفصيلي في النظام المصرفي الجزائري، مما يجعل البحث في هذا المجال أمراً

مقدمة

معقداً، بالإضافة إلى ذلك يعتبر موضوع الاندماج المصرفي في الجزائر جديداً نسبياً ويحتاج إلى مزيد من الاهتمام الأكاديمي.

وعليه فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة هي:

"ما هي الأحكام القانونية التي تنظم عملية الاندماج المصرفي في الجزائر؟"

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التحليلي، حيث سيتم تحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالاندماج المصرفي في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة الآثار الناتجة عن هذه العمليات من خلال فحص تأثيراتها على النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كان عنوان **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي العام للاندماج المصرفي، أما **الفصل الثاني**: فكان بعنوان الأحكام القانونية للاندماج المصرفي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي العام

للاندماج المصرفي

شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية تمثلت في اتجاه عدد متزايد من البنوك إلى اعتماد سياسات اندماجية، سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى الإقليمي والدولي. ويُعد الاندماج المصرفي من أبرز الآليات التي تلجأ إليها المؤسسات المالية لمواجهة تحديات السوق، وتحقيق مزايا تنافسية، وتعزيز الاستقرار المالي، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية متسارعة.

ويُشكل فهم الإطار المفاهيمي للاندماج المصرفي مدخلاً أساسياً لدراسة آثاره القانونية والاقتصادية، ويقتضي ذلك التوقف أولاً عند تحديد مفهومه وطبيعته القانونية، قبل الانتقال إلى استعراض شروط تحققه والمبررات التي تدفع البنوك إلى تبنيه.

وانطلاقاً من هذا التصور، يتناول هذا الفصل مبحثين أساسيين: يُعنى أولهما بتحديد مفهوم الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية، من خلال عرض تعريفاته المختلفة وبيان موقعه ضمن التصنيفات القانونية، في حين يُخصص المبحث الثاني لدراسة شروط الاندماج المصرفي والمبررات الكامنة وراءه، لا سيما ما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والمالية التي تجعل منه خياراً استراتيجياً لكثير من المؤسسات المصرفية.

المبحث الأول: مفهوم الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية:

يشكّل فهم مفهوم الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية خطوة أساسية لتحديد أبعاده وأثره في البيئة المصرفية إذ يُعد الاندماج من أبرز الوسائل التي تعتمد البنوك لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي وينبغي قبل الخوض في آثاره القانونية والاقتصادية الوقوف على تعريفه وتحديد طبيعته القانونية (المطلب الأول) ضمن الإطار العام للقانون التجاري والمصرفي. (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية:

يُعدّ استيعاب مفهوم الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية مدخلاً ضرورياً لفهم أبعاده المختلفة وانعكاساته على الهيكل العام للقطاع المصرفي. فالاندماج يُمثل إحدى الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات البنكية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق قدر أعلى من الاستقرار المالي. وقبل التطرق إلى ما يترتب عليه من آثار قانونية واقتصادية، يتعين أولاً تحديد معناه بدقة، وبيان خصائصه، مع توضيح ما يُميّزه عن سائر أشكال التعاون والتكامل الأخرى التي تقع في إطار القانونين التجاري والمصرفي.

الفرع الأول: تعريف الاندماج المصرفي:

يُعد الاندماج المصرفي من أبرز صور إعادة الهيكلة البنوية للمؤسسات المالية، ويُقصد به قانوناً العملية التي يتم بموجبها اندماج مصرفين أو أكثر في كيان قانوني واحد، سواء من خلال زوال الشخصية المعنوية للمصرف أو المصارف المندمجة واحتوائها في مصرف قائم، أو عبر تأسيس كيان مصرفي جديد يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة.¹

¹ عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 7.

ويترتب على هذا الاندماج أثر مزدوج: من جهة قانونية، يتم انتقال الذمم المالية والحقوق والالتزامات من المصرف المندمج إلى المصرف الدامج أو الكيان الناشئ؛ ومن جهة إدارية، يتم دمج الهياكل التنظيمية والإدارية للمؤسسات المندجة، بما يخلق جهازاً إدارياً موحداً أكثر كفاءة وفعالية¹. كما يهدف هذا الاندماج إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، منها تعزيز القدرة التنافسية للمصرف الجديد، توسيع قاعدة العملاء، زيادة فرص الاستثمار، تحقيق وفورات الحجم، وتحسين الأداء التشغيلي من خلال تقليص التكاليف وتوظيف الموارد المالية والبشرية بطريقة أكثر كفاءة.

ومن ثم، فإن الاندماج المصرفي لا يُعتبر مجرد ترتيبات تعاونية ظرفية أو اتفاقيات تجارية محدودة، بل يُعد مساراً قانونياً استراتيجياً شاملاً، يهدف إلى إعادة صياغة الهيكل التنظيمي والاقتصادي للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق المصرفي، ويُشكّل هذا المسار إحدى أدوات التكيف مع التحولات الاقتصادية، وتجاوز الأزمات المالية، ومواكبة تطورات السوق المصرفي العالمي، خصوصاً في ظل الانفتاح المالي المتسارع وتنامي المنافسة العابرة للحدود².

وعليه، فإن الاندماج المصرفي يُمثل في جوهره آلية قانونية متقدمة لإعادة توزيع الأدوار داخل المنظومة المصرفية، تعكس إرادة الأطراف في الانتقال من واقع تنافسي قائم إلى واقع أكثر تكاملاً واستقراراً، يجمع بين القوة المالية، والكفاءة التشغيلية، والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى.

الفرع الثاني: خصائص الاندماج المصرفي:

يُعد الاندماج المصرفي من أبرز الآليات القانونية والتنظيمية التي تلجأ إليها المؤسسات المالية لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي. ويمتاز هذا النوع من الاندماج بعدة خصائص تميّزه عن غيره من أشكال التعاون المصرفي، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1 عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 8.

2 مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 7، 2010، ص

أولاً: الطابع القانوني والتنظيمي

الاندماج المصرفي هو إجراء قانوني يخضع لضوابط تشريعية محددة، تتعلق بإجراءات الدمج، وحقوق المساهمين، والتزامات الأطراف، وآثار الاندماج على الوضع القانوني للمصارف المعنية . ويستلزم هذا النوع من العمليات موافقة مسبقة من السلطات الرقابية، مثل البنك المركزي، لضمان عدم الإضرار بالمصلحة العامة أو استقرار النظام المالي¹.

ثانياً: زوال الشخصية المعنوية لأحد المصارف أو أكثر

يترتب على عملية الاندماج عادة زوال الشخصية القانونية للمصرف المندمج، وانتقال جميع حقوقه والتزاماته إلى المصرف الدامج أو الكيان الجديد الناشئ عن الاندماج، مع ما يتبع ذلك من اندماج الهياكل الإدارية والمالية ضمن وحدة مؤسسية واحدة².

ثالثاً: الوحدة الإدارية والمالية

تتجلى إحدى أهم خصائص الاندماج المصرفي في توحيد الهيكل الإداري والمحاسبي للمصارف المندمجة، مما يتيح إدارة موحدة للموارد المالية والبشرية، ويسهم في تقليص النفقات التشغيلية ورفع كفاءة الأداء العام³.

رابعاً: الطابع الاستراتيجي طويل المدى

لا يُعد الاندماج المصرفي خطوة ظرفية أو تحالفًا مؤقتًا، بل هو قرار استراتيجي يُتخذ بعد دراسات فنية واقتصادية معمّقة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الحصة السوقية، وتوسيع قاعدة العملاء والخدمات¹.

¹ صفاء جمال الدين، اندماج البنوك الكبرى في الدول المتقدمة يهدد المصارف في الاسواق الناشئة، على الموقع www.ahram.org.eg تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/18، بتوقيت: 6:28.

² صفاء جمال الدين، نفس المرجع.

³ بركان زهية، الاندماج المصرفي وأبعاده على الاصلاح المالي والمصرفي، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد 4، 2005، ص15.

خامسا: تحقيق منافع مشتركة

يهدف الاندماج إلى خلق كيان مصرفي أكثر قوة واستقراراً، يتيح للأطراف المندمجة الاستفادة من وفورات الحجم، وتقاسم المخاطر، وتوسيع فرص التمويل والاستثمار، مع تعزيز ثقة السوق والمودعين في الكيان الجديد².

سادسا: التأثير الواسع على السوق المصرفية

يمكن أن يحدث الاندماج المصرفي هيمنة البنوك المندمجة على السوق المصرفي وكذا أحداث تغييرات ملموسة في توازنات السوق، من خلال تقليص عدد الفاعلين المصرفيين وزيادة حجم الكيانات، مما قد يؤثر على مستويات التنافس، وأسعار الخدمات المصرفية، والسياسات الائتمانية³.

سابعا: ارتباطه بالرقابة المصرفية والسياسات العامة

نظراً لأهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني، فإن عمليات الاندماج تخضع لرقابة دقيقة من قبل الجهات المختصة، التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية للعملية، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المودعين، وضمان استقرار النظام المالي⁴.

تُظهر هذه الخصائص أن الاندماج المصرفي ليس مجرد عملية إدارية، بل هو استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية والمالية:

الفرع الثالث: تمييز الاندماج المصرفي عن أشكال التعاون الأخرى

1 هالة حلمي سعيد، قضايا اندماج البنوك مع اشارة الى حالة مصر، بحث مقدم لمؤتمر مواجهة تحديات الاصلاح الاقتصادي، 2005، ص30.

2 هالة حلمي سعيد، المرجع السابق، ص30.

3 بركان زهية، المرجع السابق، ص20.

4 صفاء جمال الدين، المرجع السابق.

تميز الاندماج المصرفي عن أشكال التعاون المصرفي الأخرى يُعد أمرًا جوهريًا لفهم خصوصيته كعملية قانونية وتنظيمية عميقة تختلف عن صور التعاون العادية بين البنوك، وفيما يلي توضيح لهذا التمييز من خلال أبرز أوجه الفرق.

أولاً: من حيث الطبيعة القانونية:

يُعتبر الاندماج المصرفي فعلًا قانونيًا مُنظمًا ينشأ بموجب اتفاق رسمي بين مصرفين أو أكثر، ويترتب عليه اندماج كيانات قانونية متعددة في كيان مصرفي واحد، وينتج عن ذلك زوال الشخصية المعنوية لأحد المصارف على الأقل، وانتقال جميع حقوقه والتزاماته إلى الكيان الجديد أو القائم، وهو ما يتطلب استيفاء إجراءات قانونية معقدة وموافقة الجهات الرقابية المختصة.¹

في المقابل، فإن التعاون المصرفي في صورته الأخرى، مثل التحالفات الاستراتيجية، أو اتفاقيات الشراكة الفنية، أو تنسيق الخدمات، لا يُفضي إلى زوال أي كيان قانوني، بل تُحافظ كل مؤسسة على استقلالها القانوني والوظيفي، ويُعد التعاون فيها مرناً وغير مُلزم بذات المستوى من الإجراءات التنظيمية.²

ثانياً: من حيث الأثر التنظيمي والإداري:

يُفضي الاندماج إلى وحدة إدارية وتنظيمية شاملة، تشمل دمج الموارد البشرية، وتوحيد الهياكل الإدارية، وتطبيق سياسات تشغيلية موحدة، بما يعكس انصهاراً كلياً في الجسم المؤسساتي للمصارف المندجة.³

أما أشكال التعاون الأخرى، فتحفظ كل مؤسسة هيكلها الإداري والسياسي الداخلي، ويظل التعاون محصوراً في نطاق المشاريع أو البرامج المتفق عليها، دون المساس باستقلالية القرارات الإدارية أو التنظيمية.

1 صفاء جمال الدين، المرجع السابق.

2 بركان زهية، المرجع السابق، ص 22.

3 مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010، ص 120.

ثالثاً: من حيث الأهداف:

يرمي الاندماج المصرفي إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وبناء كيان مصرفي جديد أكثر قدرة على المنافسة، يتمتع بكفاءة أعلى واستقرار مالي أكبر، ويستهدف في العادة تحقيق وفورات الحجم، وتقليل التكاليف، وزيادة الانتشار الجغرافي والخدمات¹.

في حين تهدف أشكال التعاون الأخرى إلى تحقيق مصالح آنية أو مرحلية، مثل تطوير منتج مشترك، أو تبادل المعرفة، أو تحسين خدمة معينة، دون السعي إلى إعادة صياغة البنية المؤسسية لأي طرف.

رابعاً: من حيث الآثار الاقتصادية والمالية

يُحدث الاندماج آثاراً جوهرية على هيكل السوق المصرفي، إذ يؤدي إلى تقليص عدد المؤسسات المالية، وتغيير خارطة التنافس، وقد يسفر عن ولادة كيانات عملاقة تتحكم بجزء كبير من السوق المصرفي والمالي².

أما التعاون المصرفي، فآثاره محدودة على المستوى الاقتصادي، ولا يُفضي إلى أي تغييرات جذرية في موازين القوى السوقية، نظراً لبقاء الكيانات مستقلة من حيث الملكية والإدارة والذمة المالية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للاندماج المصرفي

يُعد الاندماج المصرفي عملية قانونية مركبة تستند إلى أحكام خاصة تنظم انتقال الذمم المالية والإدارية بين البنوك المندمجة، بما يؤدي إلى زوال أو تعديل شخصياتها القانونية. وتُظهر دراسة الطبيعة القانونية لهذا الاندماج مدى ارتباطه الوثيق بقوانين الشركات والتشريعات المقارنة التي تحدد شروطه وآثاره.

¹ نفس المرجع، ص 122.

² أوراق بنك مصر البحثية، "عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي"، العدد 5، بنك مصر، مركز البحوث، 1999، ص 70.

الفرع الأول: الأساس القانوني للاندماج المصرفي في التشريعات المقارنة

يُعد الاندماج المصرفي أحد الأدوات القانونية والاقتصادية الهامة التي تلجأ إليها الدول من أجل تعزيز كفاءة النظام البنكي، وتحقيق الاستقرار المالي، ومواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي، وقد أولت التشريعات المقارنة اهتماماً خاصاً بتنظيم هذا النوع من الاندماج، سواء من خلال قوانين مصرفية خاصة أو ضمن الأطر العامة الأحكام القانونية للشركات،¹ ويتجلى التباين بين الدول في درجة التفصيل والوضوح التي خصصتها لتنظيم عمليات الاندماج المصرفي، وكذلك في الجهة المختصة بالترخيص والمراقبة.

أولاً: التجربة المصرية كنموذج رائد في التشريعات العربية

يُعتبر المشرع المصري من أوائل المشرعين في المنطقة العربية الذين أقروا تنظيمًا صريحًا ومتكاملًا لعمليات الاندماج بين البنوك، فقد نص القانون رقم 88 لسنة 2003² بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، في المادة 41 منه، على أن "يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر بترخيص سابق من مجلس الإدارة للبنك المركزي، بعد استيفاء الشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس، مع مراعاة حقوق العاملين بالبنك المندمج". ويترتب على الاندماج وفقاً لنفس المادة، شطب تسجيل البنك المندمج ونشر قرار الشطب في الوقائع المصرية.

يظهر من هذا النص أن المشرع المصري لم يكتفِ بالإشارة إلى جواز الاندماج، بل ربطه بضوابط وإجراءات تنظيمية دقيقة، مما يعكس اهتمامه بتحقيق التوازن بين مصلحة البنوك، ومصلحة

1 سعاد شعابنية، مقارنة اقتصادية قانونية لواقع عمليات الاندماج والاستحواذ البنكي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 1099.

2 المادة 76 من القانون رقم 88 المتعلق بالبنوك، (2003) جمهورية مصر العربية. متوفر على الموقع https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_

النظام المالي، وحقوق العمال، وقد شكّل هذا القانون مرجعية مهمة لباقي التشريعات العربية التي سارت على نهجه.

ثانياً: التشريع الإماراتي وتنظيم الاندماج ضمن الإطار العام للشركات

رغم أن المشرع الإماراتي لم يُخصّص قانوناً خاصاً للبنوك يتضمن نصوصاً واضحة حول الاندماج، إلا أنه نظم عمليات الاندماج من خلال الأحكام القانونية للشركات التجارية فقد نصت المادة 281 من الأحكام القانونية للشركات على جواز اندماج الشركات عن طريق إبرام عقد اندماج بين الأطراف المعنية، ثم تناولت تنظيم الاندماج بالنسبة للبنوك ضمن الأحكام العامة المرتبطة بالشركات.¹

ويتطلب إتمام عملية الاندماج في دولة الإمارات العربية المتحدة موافقة الجهات الرقابية، وعلى رأسها المصرف المركزي، الذي يملك سلطة الإشراف على القطاع المصرفي، ويعكس هذا التنظيم رؤية تشريعية تقوم على إدماج البنوك ضمن البيئة الاقتصادية العامة للشركات، مع ترك مساحة تنظيمية للهيئات الرقابية لتحديد التفاصيل.

ثالثاً: المشرع المغربي ومقاربة قانون شركات المساهمة

عالج المشرع المغربي الاندماج من خلال الأحكام القانونية لشركات المساهمة رقم 17-95، والذي نص في المادة 222 على أنه "يمكن للشركة أن تندمج بشركة أخرى، إما عن طريق الضم أو من خلال تأسيس شركة جديدة!" ورغم أن هذا النص لا يُشير صراحة إلى البنوك، فإن المصارف المغربية، بصفتها شركات مساهمة، تخضع لهذا الإطار القانوني العام.²

¹سعاد شعابنة، المرجع السابق، ص 1099.

²موقع وزارة العدل المغربية، <https://justice.gov.ma/> تم الاطلاع عليها بتاريخ 2025/04/19، بتوقيت 7:22.

وقد أحال المشرع المغربي من خلال هذا القانون إلى ضرورة تنظيم عقود الإندماج وفقاً لإجراءات واضحة تشمل تقييم الأصول والخصوم، وموافقة الجمعيات العامة، مع إشراف السلطات المالية المختصة، وعلى رأسها بنك المغرب، ومن هنا يتضح أن المغرب سلك نفس المنهج الذي يجمع بين الإطار العام لقانون الشركات، والرقابة المتخصصة من الهيئات المالية.

رابعاً: التشريع البحريني وإفراد باب خاص للاندماج

تميز القانون البحريني رقم 11 لسنة 2015 المتعلق بالشركات التجارية، بتخصيصه بآباً كاملاً (الباب العاشر) لتنظيم عمليات الاندماج، حيث جاءت المادة 277 منه لتحدد أشكال الاندماج وشروط إبرام عقده، وقد نصت على أن "يكون الاندماج بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة، أو بدمج شركتين أو أكثر في شركة جديدة تحت التأسيس، ويحدد عقد الاندماج شروطه، وبصفة خاصة تقويم ذمة الشركة المندمجة، وعدد الأسهم أو الحصص التي تخصها في رأس مال الشركة الناتجة عن الاندماج¹".

يُظهر هذا التنظيم حرص المشرع البحريني على تغطية الجوانب الفنية والمالية المرتبطة بعملية الاندماج، مع إعطاء مرونة للأطراف المعنية في تحديد تفاصيل العقد، مع الخضوع لمراقبة الجهة المختصة، وهي مصرف البحرين المركزي في حالة البنوك.

خامساً: التشريع اللبناني وتخصيص قانون لتسهيل اندماج البنوك

تناول المشرع اللبناني الاندماج بين الشركات في المواد 211 و212 من قانون التجارة، مميّزاً بين نوعين من الاندماج: اندماج الضم Fusion par absorption واندماج المزج Fusion

1 المادة 277 من القانون رقم 11 المتعلق بالشركات البحرينية، الصادر بتاريخ 2016/06/16، البحرين. متوفر على الرابط https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawI''=6656&language=ar#Section_16897

par combinaison أما بخصوص القطاع المصرفي، فقد خُصِّص له قانون مستقل هو القانون رقم 192 لسنة 1993، والذي يُعنى بتسهيل اندماج المصارف.¹

ويندرج هذا القانون ضمن خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني، ويهدف إلى تشجيع البنوك الصغيرة أو المتعثرة على الاندماج مع بنوك أقوى، تحت إشراف مصرف لبنان، ويُعدّ هذا التشريع خطوة متقدمة في التعامل مع خصوصية النظام البنكي وأهميته في الاستقرار الاقتصادي.

سادساً: التجربة الأمريكية وتنظيم الاندماج تحت إشراف متعدد المستويات

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاندماج المصرفي يُعدّ أحد الأشكال المعتمدة لإعادة هيكلة النظام المالي، وقد تم تنظيمه من خلال عدة تشريعات مثل قانون البنوك الوطني، وقانون الاحتياطي الفيدرالي، وقانون الشركات وتخضع عمليات الاندماج لرقابة عدة هيئات، منها مكتب المراقب المالي للعملة OCC والاحتياطي الفيدرالي FED وهيئة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC².

يخضع كل طلب اندماج لتحليل دقيق من حيث أثره على المنافسة، واستقرار السوق، وحماية أموال المودعين، ويشترط توفر الشفافية والكفاءة في تسيير البنك الناتج عن الاندماج، ويُستخلص من هذه التجربة أن التنظيم الأمريكي يوفر إطاراً رقابياً صارماً، مع الحرص على دعم عمليات الدمج التي تُعزّز قوة النظام المصرفي.

سابعاً: الإطار القانوني للاندماج المصرفي في الجزائر

فيما يخص الجزائر، ورغم أن التشريعات المصرفية لم تُخصّص مواد صريحة ومباشرة لتنظيم الاندماج المصرفي، إلا أن القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بالقانون النقدي

1 القانون رقم 192 لسنة 1993 المتضمن اندماج المصارف، لبنان.

2 عبلا مالك، الجوانب القانونية والاقتصادية للدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربي، بيروت، لبنان، 1992، ص

والمصرفي ، يُعد الإطار العام الذي يُمكن من خلاله إدراج عمليات الاندماج، خاصة في ظل الصلاحيات الممنوحة لبنك الجزائر و المجلس النقدي و المصرفي ¹ .

كما تُشكّل التعليمات رقم 07-2023 المتعلقة بترخيص العمليات البنكية،² والتعليمات رقم 05-2020 حول إعادة هيكلة البنوك،³ مرجعاً تنظيمياً في هذا السياق، مما يشير إلى توجه المشرع الجزائري نحو تنظيم الاندماج بشكل غير مباشر من خلال إعادة الهيكلة، وتصفية المؤسسات البنكية المتعثرة، أو تعزيز رأس المال عن طريق الاندماج.

• التعليمات رقم 05-2020: إعادة هيكلة البنوك

صدرت هذه التعليمات في 6 أبريل 2020 كإجراء استثنائي لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

تتضمن التعليمات الإجراءات التالية:

تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يتعلق بالسيولة والأموال الخاصة وتصنيف القروض .

تأجيل تسديد أقساط القروض أو إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الاقتصادية.

دعم المؤسسات البنكية المتعثرة من خلال إعادة الهيكلة أو التصفية أو تعزيز رأس المال .

1 القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية عدد 43، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2023.

2 التعليمات رقم 07-2023 المتعلقة بترخيص العمليات البنكية"، الصادرة بتاريخ 15 مارس 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23.

3 التعليمات رقم 05-2020 حول إعادة هيكلة البنوك"، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45.

تُظهر هذه التعليمات توجه المشرع الجزائري نحو استخدام آليات مثل الاندماج كوسيلة لإعادة هيكلة البنوك المتعثرة، مما يُعزز من الاستقرار المالي للقطاع المصرفي .

• التعليمات رقم 07-2023: ترخيص العمليات البنكية

تُعد هذه التعليمات جزءاً من الإطار التنظيمي الذي وضعه بنك الجزائر لتنظيم النشاط المصرفي، خاصة في ظل التحديثات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الصادر في 21 يونيو 2023

تهدف التعليمات إلى تحديد شروط وإجراءات ترخيص العمليات البنكية، بما في ذلك:

شروط تأسيس واعتماد البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك المتطلبات القانونية والمالية.

إجراءات الترخيص للبنوك الرقمية، وفقاً للتطورات التكنولوجية الحديثة.

المعايير الاحترازية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات البنكية لضمان الاستقرار المالي.

من خلال هذه التعليمات، يُمكن لبنك الجزائر مراقبة وتنظيم عمليات الاندماج المصرفي بشكل غير مباشر، حيث تُحدد الشروط التي يجب توفرها في المؤسسات البنكية للقيام بعمليات مثل الاندماج أو التملك

يتبين مما سبق أن الأساس القانوني للاندماج المصرفي يختلف من دولة إلى أخرى من حيث التفاصيل والمقاربات، إلا أن الاتجاه العام يسير نحو تنظيم دقيق لهذه العمليات لما لها من أثر كبير على التوازن المالي، وحماية حقوق المودعين، واستقرار الاقتصاد الوطني، كما تُظهر المقارنة أن بعض الدول مثل مصر ولبنان خصصت قوانين واضحة ومباشرة، بينما اختارت دول أخرى مثل الجزائر والمغرب الاكتفاء بالإطار العام مع ترك المجال للهيئات الرقابية لتحديد التفاصيل، وبالتالي فإن الإطار القانوني للاندماج المصرفي يجب أن يتميز بالشمول والمرونة معاً، ليوكب التطورات المالية ويستجيب لمتطلبات السوق المصرفي.

الفرع الثاني: العلاقة بين الاندماج المصرفي والأحكام القانونية للشركات

تعدّ عمليات الاندماج المصرفي من بين الأساليب الأكثر تأثيراً في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، بما يساهم في تحسين كفاءته وتعزيز قدراته التنافسية، إلا أن هذه العمليات تتداخل بشكل وثيق مع الأحكام القانونية للشركات، حيث يشترك القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في القواعد الأساسية لتنظيم الاندماج، لكن مع مراعاة الخصوصيات التي يتطلبها القطاع المالي¹، لذا فإنّ العلاقة بين الاندماج المصرفي و الأحكام القانونية للشركات لا تقتصر فقط على القواعد القانونية العامة لعمليات الاندماج، بل تشمل كذلك الأحكام الخاصة التي تكفل الاستقرار المالي وتحمي مصالح جميع الأطراف المعنية.

في الجزائر يعد القانون النقدي والمصرفي، الذي ينظم النشاط المصرفي في إطار القانون رقم 09-23 المؤرخ في 12 يونيو 2023، الإطار التشريعي الأبرز الذي ينظم عمليات الاندماج المصرفي.

يحدد هذا القانون الإجراءات والشروط الواجب توافرها للموافقة على عمليات الاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتطلب موافقة مسبقة من مجلس النقد والقرض التابع للبنك المركزي. يُلزم القانون البنوك التي ترغب في الاندماج بتقديم طلبات إلى البنك المركزي، مع ضرورة استيفاء الشروط المعتمدة، كالتأكد من وجود استقرار مالي وسلامة مصرفية.

من جانب آخر، تشير الأحكام القانونية للشركات في الجزائر، وخصوصاً الأحكام القانونية لشركات المساهمة، إلى القواعد الأساسية لاندماج الشركات بصفة عامة، إلا أن الاندماج المصرفي يتطلب بعض التعديلات القانونية لتلائم طبيعة النشاط المصرفي، فلا يقتصر الأمر على استيفاء الأحكام القانونية للشركات فحسب، بل يتطلب أيضاً توافقاً مع المعايير المصرفية الخاصة التي يحددها البنك المركزي، مثل تأمين حقوق المودعين والموظفين في البنوك والمؤسسات المالية المندمجة.

¹عبلا مالك، المرجع السابق، ص 120.

وبالتالي فإن عمليات الاندماج المصرفي تأخذ في الاعتبار أحكام الشركات في تشريعات عديدة، بما في ذلك الجزائر، ولكن مع إضافة مكونات أخرى ضرورية لضمان استقرار النظام المالي¹، ففي حين أن الأحكام القانونية للشركات يتناول الاندماج من ناحية قانونية مثل الشكل التنظيمي للشركات المندجة والحقوق المتعلقة بالمساهمين، يضع قانون النقدي والمصرفي قواعد إضافية تتعلق بالحوكمة المصرفية، وآليات حماية المصالح العامة، وحقوق الموظفين.

يرتبط الاندماج المصرفي ارتباطاً وثيقاً بالأحكام القانونية للشركات، حيث تُعد شركات المساهمة الشكل الأكثر استخداماً في عمليات الاندماج، وتعدّ البنوك من بين الكيانات الاقتصادية التي تتخذ هذه الصيغة القانونية في العديد من الأنظمة القانونية حيث في الجزائر، يُنظّم القطاع المصرفي بموجب القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يُعد الإطار القانوني الأساسي للبنوك. وقد تم تعزيز هذا الإطار من خلال النظام رقم 02-20 الصادر في 15 مارس 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،²

مما يجعل هناك تقاطعاً كبيراً بين القوانين التي تنظم كل منهما، وبالرغم من تشابه الإجراءات بشكل كبير بين الاندماج المصرفي واندماج الشركات التجارية، إلا أن عمليات الاندماج المصرفي تأخذ في الاعتبار بعداً خاصاً يتعلق بالاستقرار المالي وحماية المودعين.³

إضافةً إلى ذلك، تشترط الأحكام القانونية للشركات أن تكون هناك موافقة من المساهمين في الشركات المندجة، وقد تمتد هذه الموافقة إلى التعديلات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي لرأس المال أو العقود التي أبرمت سابقاً مع الأطراف الثلاثة، بينما في حالة الاندماج المصرفي، يتطلب الأمر

1 فتيحة صالح، الطاوس حمداني، «الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016، ص252.

2 ذكر الأساس القانوني المتعلق بإعتماد شكل شركة المساهمة كشكل قانوني للبنوك والمؤسسات المالية.

3 سعاد شعابنة، المرجع السابق، ص1107.

موافقة البنك المركزي الجزائري على العملية بأكملها¹، حيث يُعتبر هذا الأخير صاحب القرار في الموافقة على عمليات الاندماج بالنظر إلى المخاطر المالية المرتبطة بهذا القطاع، كما أن الاندماج المصرفي قد يتطلب إعادة هيكلة مالية شاملة تضمن استمرار النشاط المصرفي دون تأثير سلبي على النظام المالي أو جمهور المودعين.

وتكمن إحدى أبرز المزايا التي يتمتع بها الاندماج المصرفي في زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال توحيد الجهود وتوفير الموارد، إلا أن القانون المصرفي يفرض شروطاً تتعلق بالاحتفاظ بجو من الاستقرار داخل السوق المصرفي بعد عملية الاندماج، مثل ضرورة الحفاظ على الوظائف وضمّان حماية حقوق المودعين²، ومن هنا تظهر أهمية أن يُؤخذ في الحسبان في التشريع النقدي والمصرفي، بالإضافة إلى أطر الأحكام القانونية للشركات، أنظمة الرقابة المصرفية والأحكام المتعلقة بالأنظمة المالية المحاسبية المعتمدة من قبل البنوك المركزية.

غير أنها تخضع لعدة تحديات قانونية تنشأ عن عمليات الاندماج المصرفي تتطلب معالجتها بمرونة ضمن إطار الأحكام القانونية للشركات، فبينما تعكف الأحكام القانونية للشركات على تنظيم الإجراءات الخاصة بالاندماج مثل تقييم الأصول، تحديد نسبة الأسهم، وإنشاء عقد الاندماج، فإن قانون الاندماج المصرفي يضع عبئاً إضافياً على المؤسسات المالية لضمان عدم تأثير هذه العمليات على استقرار النظام المصرفي³، من بين هذه التحديات القانونية، نجد الحاجة إلى تنسيق صارم بين المعايير القانونية المصرفية والأحكام القانونية للشركات التي تختلف في معظم الأحيان من حيث الأهداف والآثار⁴.

¹ نفس المرجع، ص 1108.

² طباع نجاة، الاندماج المصرفي لإنقاذ المؤسسة المصرفية من التعثر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، المجلد 05، 2012، ص 143.

³ سعد شعابنة، المرجع السابق، ص 1105.

⁴ طباع نجاة، المرجع السابق، ص 144.

ويبرز أحد هذه التحديات في ضمان حقوق المساهمين في البنوك المندمجة في وقت يحدث فيه دمج فعلي للكيانات المصرفية ، ويجب في هذه الحالة استيفاء شروط متعلقة بحماية حقوق المودعين في البنك المندمج وحقوق الموظفين الذين قد يتأثرون من عمليات الاندماج.

المبحث الثاني: شروط الاندماج المصرفي ومبرراته

يُعد الاندماج المصرفي أحد أبرز الآليات التي تلجأ إليها البنوك لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، سواء بهدف تحسين قدرتها التنافسية أو تعزيز استقرارها الداخلي، ويخضع هذا النوع من الاندماج إلى شروط قانونية دقيقة، تنقسم إلى شروط شكلية إجرائية من جهة، وموضوعية من جهة أخرى، تضمن سلامة العملية ومشروعيتها (المطلب الأول). كما أن دوافعه تتعدى الأطر القانونية لتشمل مبررات اقتصادية ومالية، (المطلب الثاني) ترتبط بالسعي نحو زيادة الكفاءة، ومواجهة الأزمات، والاندماج في تكتلات مصرفية قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

المطلب الأول: الشروط القانونية للاندماج المصرفي

يُعد الاندماج المصرفي من أبرز العمليات الاستراتيجية التي تلجأ إليها المؤسسات المالية والمصرفية لمواجهة تحديات التوسع، وتعزيز القدرة التنافسية، ومواكبة التغيرات الهيكلية في الأسواق المالية¹، ونظراً لطبيعة هذه العملية وتعقيدها القانونية والتنظيمية والإدارية، فإنها تتطلب توفر جملة من الشروط الضرورية التي تضمن حسن تنفيذها وتحقيق أهدافها بشكل فعال.

وعلى اعتبار أن الاندماج المصرفي حديث العهد نسبياً في عدد من الأنظمة المصرفية العربية، بما فيها الجزائر، فإن الأمر يستوجب من البنوك التي ترغب في الانخراط في مثل هذا المسار أن تتحلّى بمستوى عالٍ من الوعي المؤسسي والإدراك الكامل لطبيعة الالتزامات والتبعات التي تنجم عن عملية الاندماج²، فلا يجب أن يُنظر إلى الاندماج كخيار ظرفي أو حل مرحلي لمعالجة أزمة عابرة، وإنما يجب التعامل معه باعتباره خياراً استراتيجياً طويل الأمد، له تأثيرات جوهرية على استقرار البنك وتطوره داخل السوقين المحلي والدولي.

وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن تصنيف شروط الاندماج المصرفي إلى فرعين رئيسيين:

1 مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 122

2 نفس المرجع، ص 122 - 123.

شروط الشكلية الإجرائية للاندماج المصرفي (الفرع الأول).

والمبررات المرتبطة بمواجهة الأزمات والتكتلات المالية (الفرع الثاني).

ويمكن استعراض هذه الشروط على النحو التالي¹:

الفرع الأول الشروط الشكلية الإجرائية للاندماج المصرفي

يتطلب الاندماج المصرفي بداية توفر إرادة جادة وموافقة صريحة من قبل البنوك المعنية،

ويتجسد ذلك في حملة من الشروط التي تضمن توفر الرؤية والتخطيط السليم لهذه العملية.

أولاً: توفر الرغبة الحقيقية والصادقة في الاندماج

لا بد أن تنبع عملية الاندماج من قناعة راسخة لدى البنوك، وأن تكون مدفوعة برؤية

استراتيجية، لا مجرد استجابة لأزمات مالية أو ضغط تنظيمي.²

ثانياً: إعداد خطة اندماج شاملة من طرف البنوك أو المؤسسات المالية

يشمل ذلك تصوراً عملياً واضحاً لمراحل الاندماج، حيث يتضمن على وجه الخصوص إعداد

الهيكل الزمني لعملية الاندماج، وهيئة البيئة الداخلية الخاصة بالبنوك أو المؤسسات المالية لتقبل هذا

الاندماج سواء من قبل الموظفين أو جمهور المودعين والمتعاملين معها، حيث يشكل العامل البشري

حجر الزاوية في العملية الاندماجية، ما يستدعي اتخاذ تدابير وقائية تتمثل أساساً في طمأننة الموظفين

وإشراكهم في مراحل التنفيذ إضافة إلى ضمان عدم الإضرار بحقوقهم الوظيفية.³

1 عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 153.

2 الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، تنظم المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، عنوان

المدخلة: الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص 7.

3 الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 7.

ناهيك عن ضرورة دراسة ردود الفعل المحتملة في البيئة الخارجية، ووضع خطة للتنفيذ والمتابعة.¹

ثالثاً: إجراء دراسات تحليلية اقتصادية ومالية وقانونية واجتماعية

ويتعلق الأمر في هذا المقام من الدراسة بضرورة إجراء تقييم اقتصادي لجدوى الاندماج المزمع إنشاؤه والتحليل المالي لمصادر التمويل والدراسة الاجتماعية تتعلق بالموارد البشرية، وكذا التدقيق القانوني من خلال مطابقة كل العملية الاندماجية عبر مختلف مراحلها واجراءاتها للأحكام القانونية السارية المفعول لتفادي الإشكالات القانونية والتنظيمية.²

الفرع الثاني المربرات المرتبطة بمواجهة الأزمات والتكتلات المالية:

بعد الاتفاق على الاندماج، يجب الالتزام بمجموعة من الشروط التي تضمن تكوين كيان مؤسسي متكامل ومنسجم من الناحية الهيكلية والتنظيمية:

يُعدّ اختيار الاسم التجاري والعلامة الجديدة من الخطوات الأساسية والحاسمة عند إطلاق أي مشروع تجاري، حيث يُشكّلان الهوية البصرية والقانونية للمؤسسة في السوق، فالاسم التجاري هو الوسيلة التي تُميز بها المنشأة عن غيرها من المنافسين، ويجب أن يكون مبتكراً، سهل التذكّر، وخالياً من أي تشابه قد يُحدث لبساً مع أسماء ضمان السيولة المالية الكافية لضمان اختيار اسم تجاري ناجح، يُنصح باتباع الخطوات التالية:

1. الوضوح والبساطة: اختر اسماً سهل النطق والتذكر، يتكون من كلمتين إلى ثلاث كلمات على الأكثر، لتسهيل تداوله بين العملاء.
2. التميّز والابتكار: تجنب الأسماء الشائعة أو المقلدة، وابحث عن اسم فريد يعكس هوية مشروعك ويبرز بين المنافسين.

¹عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 153.

²عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 153 154.

3. الارتباط بالنشاط: يُفضل أن يعكس الاسم طبيعة النشاط أو الخدمة التي تقدمها، ليسهل على العملاء فهم ما تقدمه الشركة.
4. التحقق القانوني: تأكد من أن الاسم غير مسجل مسبقاً كعلامة تجارية أو اسم تجاري في السجلات الرسمية، لتجنب المشكلات القانونية مستقبلاً.
5. توفر النطاق الإلكتروني: تحقق من توفر اسم النطاق (الدومين) المرتبط بالاسم التجاري، لتسهيل إنشاء موقع إلكتروني يحمل نفس الاسم.
6. الاختبار والتقييم: قم بعرض الاسم المقترح على مجموعة من الأشخاص للحصول على آرائهم وتقييماتهم، مما يساعد في اختيار الاسم الأكثر قبولاً وجاذبية.

يُعدّ إنشاء شبكة داخلية للاتصال والتواصل المؤسسي عنصراً جوهرياً في تعزيز الفعالية التنظيمية داخل المؤسسات الحديثة، إذ تتيح هذه الشبكة تدفق المعلومات بين مختلف الإدارات والأقسام بشكل سريع وآمن، مما يساهم في تحسين التنسيق واتخاذ القرارات المبنية على معطيات دقيقة ومحدثة. كما تمكن هذه الشبكة من ترسيخ ثقافة العمل الجماعي وتعزيز التواصل بين الموظفين والإدارة، مما يدعم بيئة العمل الإيجابية ويزيد من ولاء العاملين، وتُعدّ هذه البنية التحتية الرقمية من متطلبات التحول الرقمي للمؤسسات، حيث تركز على استخدام أدوات مثل البريد الإلكتروني الداخلي، ومنصات التعاون، وقواعد البيانات المشتركة، مما يضمن سلاسة الأداء وفعالية التسيير في مختلف مستويات المؤسسة.

- تطوير قنوات اتصال داخلية فعالة.
- إدارة المعلومات بشفافية.
- إشاعة مناخ من الثقة داخل الكيان الجديد.¹

إن توفر هذه الشروط بنوعها يُعدّ ركيزة أساسية لإنجاح عملية الاندماج المصرفي. فالفرع الأول يضمن توفر الإرادة والقرار الاستراتيجي، بينما يضمن الفرع الثاني الاستعداد المؤسسي

¹عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص154 175.

والتنظيمي لتنفيذ العملية وفق أفضل الممارسات، بما يعزز قدرة البنوك المندمجة على المنافسة والاستقرار في سوق مصرفية تتسم بالديناميكية والتعقيد.

المطلب الثاني: المبررات الاقتصادية والمالية للاندماج المصرفي

تُعد المبررات الاقتصادية والمالية من الدوافع الرئيسة التي تقف وراء سعي البنوك إلى الاندماج، إذ تسهم في تعزيز كفاءتها التشغيلية ورفع قدرتها التنافسية، كما يُعد الاندماج وسيلة استراتيجية لمواجهة الأزمات المالية والتكتلات المصرفية العالمية.

الفرع الأول: المبررات المرتبطة بالكفاءة والقدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية

تُعد مسألة تحقيق الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية من أبرز الأهداف التي تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى بلوغها، والتي تشكل في ذات الوقت أحد المبررات القانونية والاقتصادية التي تبرر اللجوء إلى خيار الاندماج المصرفي، فوفقاً لما يُقره الفقه المالي والأنظمة المصرفية الحديثة، يُعتبر الاندماج وسيلة قانونية مشروعة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يضمن التوازن بين عدد المؤسسات البنكية وحجم الاقتصاد الوطني، وتحقيق مستويات أعلى من الفعالية التشغيلية¹.

وقد كشفت المعطيات الإحصائية المتاحة في الوطن العربي عن وجود حالة من التركيز الشديد للنشاط المصرفي في عدد محدود من البنوك، إذ تحتكر نحو 13.5% من البنوك نسبة تتجاوز 59% من إجمالي الموجودات المصرفية، وأكثر من 62% من الودائع، وقرابة 53.5% من القروض والتسليفات، مما يدل على اختلال هيكلية في السوق المصرفية العربية، ويُبرز قصوراً واضحاً في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تواجه تحديات قانونية ومؤسسية تعيق قدرتها على النمو والمنافسة².

وفي ظل هذه الأوضاع، يجد المشرع نفسه مدعوّاً إلى تبني سياسات مصرفية مرنة وبتكيفة مع معطيات السوق، وذلك من خلال سنّ الأطر القانونية والتنظيمية التي تُشجع عمليات الاندماج

1 ضيف رؤية، الاندماج المصرفي: المبررات والدوافع، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، عدد 42، 2014، ص 152.

2 ضيف رؤية، المرجع السابق، ص 153.

بين البنوك، بوصفها أداة فعالة لضمان الاستقرار المالي ورفع الأداء البنكي¹، فالاندماج يسمح بتجميع رؤوس الأموال، وتطوير البنى التحتية التكنولوجية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتوسيع نطاق الأنشطة البنكية، مما يسهم في تحقيق ما يُعرف في القانون المالي بمبدأ "اقتصاد الحجم" (Economies of Scale)، الذي يُعزز الكفاءة ويقلل من التكاليف التشغيلية.²

كما أن صغر حجم البنوك العربية مقارنة بالبنوك العالمية الكبرى - التي تُقدّر أصول بعضها بمئات المليارات من الدولارات - يُضعف من مركزها التنافسي إقليمياً ودولياً، وهو ما يُبرر قانوناً دعم خيار الاندماج كآلية لإعادة تشكيل الخريطة المصرفية، وضمان مشاركة فعالة للمؤسسات المالية الوطنية في الاقتصاد العالمي.³

لذلك، فإن تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الكفاءة المؤسسية يُشكلان مرتكزاً أساسياً يُضفي المشروعية على سياسة الاندماج المصرفي، باعتبارها تدخلاً قانونياً منظمًا يهدف إلى تقوية البنية المالية الداخلية للمؤسسات البنكية وتحسين أدائها ضمن إطار قانوني يخضع لإشراف السلطات النقدية والمالية المختصة.

الفرع الثاني: المبررات المرتبطة بمواجهة الأزمات والتكتلات المالية

يمثل خيار الاندماج المصرفي أداة استراتيجية تلجأ إليها الأنظمة المالية لمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات المالية والتكتلات الاقتصادية، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويستند هذا التوجه إلى مبررات قانونية واقتصادية تستوجب تدخل السلطات النقدية والهيئات

1 طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 55.

2 "العمليات المصرفية والسوق المالية"، دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 317.

3 أنطوان ناشف، خليل هندي، نفس المرجع، ص 317 318.

الرقابية لتنظيم عمليات الاندماج بما يضمن سلامة النظام المالي واستقراره، ويحد من الآثار السلبية التي قد تترتب عن الانكماشات الدورية أو الأزمات البنكية المفاجئة¹.

ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما يرافقها من عدم استقرار في الأسواق المالية، بات من الضروري العمل على تقوية الجبهة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من خلال تجميع الموارد والإمكانات، وهو ما يتحقق بدرجة كبيرة عن طريق الاندماج المصرفي². فالاندماج يخلق كيانات مصرفية أكثر متانة وصلابة، وقادرة على امتصاص الصدمات المالية، والتعامل مع المخاطر النظامية والمالية بشكل أكثر فعالية، وذلك في إطار قانوني يضبط هذه العمليات ويُخضعها لرقابة دقيقة من قبل المصرف المركزي أو مجلس النقد والائتمان³، حسب التشريع السائد.

وقد أثبتت الأزمات المالية السابقة - كما في أزمة الرهون العقارية 2008 أو الأزمة المالية الآسيوية - أن البنوك الصغيرة والضعيفة هي الأكثر عرضة للانهايار، مما يدفع المشرعين إلى تشجيع عمليات الاندماج كوسيلة وقائية وتحصينية للمؤسسات المالية، وفي هذا السياق، يعتبر الاندماج المصرفي وسيلة قانونية لدرء الإفلاس والتصفية، عبر خلق تكتلات مالية جديدة تستفيد من آليات الدعم الحكومي، وتتسم بكفاءة مالية أكبر وقدرة على الوصول إلى التمويل، ما يسهم في إعادة التوازن للقطاع المالي⁴.

علاوة على ذلك، يُعدّ الاندماج ضرورة في ظل التكتلات المالية الإقليمية والدولية، التي تسعى إلى فرض قواعد تنافسية صارمة داخل الأسواق المصرفية، وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الاندماج كخيار قانوني يُمكن البنوك الوطنية من الاستجابة لمتطلبات العولمة المالية، ومواجهة الكيانات البنكية

1 ضيف رؤية، المرجع السابق، ص 152.

2 ضيف رؤية، نفس المرجع، ص 152.

3 انطوان ناشف، المرجع السابق، ص 318.

4 ضيف رؤية، المرجع السابق، ص 153.

الكبرى التي تتمتع بنفوذ واسع، من خلال خلق مؤسسات مصرفية عربية قادرة على المنافسة والمبادرة، والتفاوض على قدم المساواة في الأسواق العالمية.

لذا، فإن المبررات المرتبطة بمواجهة الأزمات والتكتلات المالية لا تدرج فقط ضمن الاعتبارات الاقتصادية البحتة، بل تؤسس أيضاً لمشروعية قانونية واضحة، تجعل من الاندماج المصرفي إجراءً وقائياً وتنظيمياً في يد السلطات المالية،¹ يتم في ظل تشريعات واضحة تحمي مصالح المودعين، وتحافظ على الاستقرار المالي، وتُعزز مكانة الجهاز المصرفي ضمن البيئة الاقتصادية العالمية.

خلاصة الفصل الأول:

يُعالج الفصل الأول الإطار المفاهيمي العام للاندماج المصرفي، حيث يبدأ بتحديد ماهية هذا المفهوم من خلال التعريف به وإبراز خصائصه المميزة، مع توضيح الفروق بينه وبين أشكال التعاون المصرفي الأخرى كالاتحاد والتحالف الاستراتيجي، ما يُبرز طابعه الخاص كأداة لإعادة الهيكلة داخل النظام المصرفي، ثم يتطرق الفصل إلى الطابع القانوني للاندماج المصرفي من خلال استعراض الأساس التشريعي الذي تستند إليه هذه العمليات في القوانين المقارنة، وكذا إبراز ارتباطها الوثيق بالأحكام القانونية للشركات، نظراً لما تتطلبه من إجراءات وشروط تتعلق بنقل الذمم المالية وتوحيد الكيانات القانونية.

كما يتناول الفصل في شقه الثاني الشروط القانونية التي يتطلبها الاندماج المصرفي، من حيث الإرادة المشتركة للبنوك الراغبة في الاندماج، وكذا الجوانب المتعلقة بالتنظيم والشكل القانوني للجهة الضامنة أو الناتجة عن الاندماج وكذا الإجراءات المتبعة في عمليات الاندماج والجهات المعنية بالفصل فيها، ويُختتم الفصل بعرض لأهم المبررات الاقتصادية والمالية التي تدفع إلى تبني خيار الاندماج المصرفي، سواء من حيث تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، أو كوسيلة لمواجهة الأزمات المالية والتكتلات المصرفية العالمية، ما يؤكد على أهمية هذا الخيار في تحقيق الاستقرار والتكامل في المنظومة المصرفية، خاصة في الدول النامية والعربية.

¹ نفس المرجع، ص 154.

الفصل الثاني

الإطار القانوني
المنظم

عمليات الوندماج المصرفي

يتناول هذا الفصل الثاني الإطار القانوني المنظم لعمليات الاندماج المصرفي، انطلاقاً من الأحكام الإجرائية والإدارية التي تضبط مسار تنفيذ هذه العمليات، وصولاً إلى الآثار القانونية التي تترتب عنها، فالاندماج المصرفي باعتباره عملية قانونية معقدة تمس الكيان القانوني والمالي للمؤسسات البنكية، يخضع لجملة من الشروط الشكلية والموضوعية التي تستوجب احترام إجراءات دقيقة يشرف عليها كل من الفاعلين المتعاقدين والسلطات الإدارية والرقابية المختصة.

وعليه، يُعنى هذا الفصل باستعراض مختلف المراحل الإجرائية التي تمر بها عملية الاندماج المصرفي، مع التوقف عند الدور المحوري الذي تضطلع به الهيئات التنظيمية، وعلى رأسها بنك الجزائر ومجلس المنافسة، في ضمان مشروعية هذه العمليات ومطابقتها لقواعد الحوكمة والشفافية (المبحث الأول)، كما يُسلط الضوء على الآثار القانونية المترتبة عن الاندماج، سواء من حيث بقاء أو زوال الشخصية المعنوية للكيانات البنكية المعنية، أو من حيث مصير الالتزامات والعقود الجارية، بما يكفل حماية الحقوق وتحقيق الاستقرار القانوني في المعاملات المصرفية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الأحكام الإجرائية والإدارية للانندماج المصرفي

يُشكّل الاندماج المصرفي مرحلة مفصلية في مسار إصلاح وتطوير القطاع البنكي، حيث يخضع لسلسلة من الإجراءات التنظيمية تبدأ بالتحضير والتفاوض وتنتهي بالمصادقة الرسمية، (المطلب الأول)، وتُناط بالسلطات الإدارية والرقابية، وعلى وجه الخصوص بنك الجزائر ومجلس المنافسة، مهام متعددة لضمان سير العملية في إطار قانوني سليم، كما يُفرض هذا الاندماج إلى نتائج قانونية هامة، تمس الكيان القانوني للبنك وعلاقاته التعاقدية القائمة، (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مراحل تنفيذ الاندماج المصرفي

تُعد مراحل تنفيذ الاندماج المصرفي من المحطات الجوهرية التي تضمن نجاح العملية، إذ تمر بخطوات دقيقة تبدأ بالتحضير الفني والقانوني وتنتهي بإبرام العقد والحصول على الموافقات الرسمية. وتُبرز هذه المراحل التداخل بين الجوانب التعاقدية والرقابية بما يعكس الطابع المعقد لهذا النوع من العمليات.

الفرع الأول: إجراءات ما قبل الاندماج المصرفي

تشكل مرحلة ما قبل الاندماج المصرفي مرحلة بالغة الأهمية في ضمان نجاح عملية الاندماج وتحقيق الأهداف المتوقعة منها، إذ تعتمد نجاح العملية على التحضير الجيد والتخطيط الاستراتيجي الذي يتعين على البنوك المعنية القيام به لضمان توافق الأنظمة واللوائح والعمليات فيما بينها،¹ تشتمل هذه المرحلة على عدة خطوات متكاملة تبدأ من المرحلة التمهيديّة وتنتهي بإعلان النية للانندماج، وفيما يلي تفصيل لهذه الإجراءات:

¹مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير عصنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 7، 2010، ص 113.

أولاً: المرحلة التمهيديّة (التحضيرية) للاندماج المصرفي

يُعدّ التحضير لعملية الاندماج المصرفي من أهم المراحل التي تُمهّد لإبرام عقد اندماج ناجح، حيث تتطلّب هذه المرحلة فحصاً دقيقاً لمختلف الجوانب القانونية والمالية والتنظيمية، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة المفاوضات الأولية ومرحلة إعداد مشروع الاندماج.

أ- مرحلة المفاوضات

تسبق هذه المرحلة اتخاذ القرار الرسمي من قبل الجمعية العامة غير العادية للبنوك المعنية بالاندماج، وخلالها يتم تبادل المعلومات الأولية، واستكشاف فرص التعاون، وتحليل التوافق الاستراتيجي والمالي بين الكيانين المصرفيين، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى أرضية تفاهم أولي، تمهيداً لإعداد وثيقة اتفاق مبدئي¹ وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

1- مفهوم مرحلة المفاوضات في السياق المصرفي

تُعدّ هذه المرحلة حيوية وحسّاسة نظراً لخصوصية النشاط المصرفي وما يرتبط به من التزامات تنظيمية، سرّية و مالية، وتُجرى المفاوضات غالباً بسرية تامة،² ويكون إخفاؤها سبباً مباشراً في العدول عن مشروع الاندماج، بينما يؤدي نجاحها إلى صياغة اتفاق نوايا أو بروتوكول مبدئي للاندماج، يحدّد المبادئ التوجيهية العامة للعملية دون أن يكون ملزماً قانوناً.³

1 بلبه ريمّة، الإجراءات القانونية لاندماج الشركات التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 239.

2 ليندة سعدون، النظام القانوني لاندماج الشركات في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، 2007-2006، ص 46.

3 نفس المرجع، ص 46.

2- الأطراف المعنية بالمفاوضات

تُجرى المفاوضات عادةً بين كبار مسؤولي البنوك المعنية، من أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، إلى جانب ممثلين عن كبار المساهمين، وفي كثير من الحالات، تُدار المفاوضات من قبل مروّجي الاندماج، وهم أفراد أو مؤسسات يمتلكون رؤية استراتيجية وسيطرون بشكل مباشر أو غير مباشر على الكيانات المعنية.¹

3- دور الوسطاء الماليين والاستشاريين

تلعب بنوك الأعمال والمكاتب الاستشارية المتخصصة دوراً محورياً في هذه المرحلة، حيث تقوم بمهام الوساطة والتوجيه، فضلاً عن تقديم المشورة القانونية والمالية والتقنية،² وتحرص هذه الجهات على تأمين بيئة تفاوض شفافة وعادلة من خلال إجراء تقييمات أولية للأصول، وتحليل المخاطر، ودراسة الانعكاسات المحتملة للاندماج على المساهمين والزبائن والسوق المصرفي، ويمكن كذلك أن يستعان بخبراء خارجيين مثل مكاتب المحاماة وشركات التدقيق المالي.³

4- وثيقة بروتوكول الاندماج (اتفاق النوايا)⁴

إذ توصل الأمر رقم 75-59، مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون التجاري، ج ر ج عدد 101 صادر في 16 ذو الحجة عام 1395

¹ حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط 2، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص 157.

² (L'opération se déroule à une longue phase préparatoire, qui débute dans le plus Grand secret, entre quelques dirigeants des sociétés, et toute indiscretion pouvait faire Échouer l'opération envisagée en provoquant des réactions des salariés ou des syndicats Et même des spéculations boursières). Philippe MERLE, droit commercial, sociétés Commerciaux, 10éd, Dalloz, paris, 2005.P.864

الموافق 19 ديسمبر سنة 1975، معدّل ومتمّم إلى توافق مبدئي حيث يتم إعداد بروتوكول اندماج أو اتفاق نوايا، يتضمن البنود العامة للعملية، كأهداف الاندماج، طريقة التقييم، آلية تبادل الأسهم أو نقل الأصول، الخطوات التنظيمية، والمبادئ التي ستحكم صياغة العقد النهائي، هذه الوثيقة غير ملزمة قانوناً لكنها تُعدّ أساساً مرجعياً عند صياغة عقد الاندماج.¹

5- العناصر التي تشكّل محور المفاوضات

في هذه المرحلة التمهيديّة، تتناول الشركات المصرفية المعنية بعملية الاندماج جميع البيانات والمعطيات التي تراها ضرورية لتقييم مستقبل العملية، وذلك بهدف الوقوف على الوضعية الحقيقية لكل طرف، سواء من حيث المركز المالي أو الأداء الاقتصادي أو الالتزامات القانونية والتنظيمية، وتجدر الإشارة إلى أن المواضيع التي تُطرح في سياق المفاوضات تختلف باختلاف طبيعة كل شركة وظروفها الخاصة، ولا يمكن بالتالي وضع قائمة حصرية وثابتة بهذه العناصر.²

ومع ذلك، فإن المادة 747³ الفقرة 2 من القانون التجاري الجزائري قد حدّدت مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها مشروع عقد الاندماج، وهي نفسها غالباً ما تُشكّل جوهر المفاوضات في هذه المرحلة، وتمثل فيما يلي⁴:

✓ أسباب الاندماج وأهدافه وشروطه: يتم التطرق إلى الدوافع الكامنة وراء الاندماج، سواء كانت مالية أو استراتيجية أو تنظيمية، إلى جانب الأهداف المرجو تحقيقها مثل تعزيز الحصة السوقية أو تحقيق التكامل المالي أو تجاوز صعوبات اقتصادية، فضلاً عن الشروط التي تُحدّد الإطار العام للعملية.

1 حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص ص-153 154.

2 محمد فريد العربي، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 394.

3 أمر رقم 75-59، مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 101 صادر في 16 ذو الحجة عام 1395 الموافق 19 ديسمبر سنة 1975، معدّل ومتمّم.

4 بلة ريمة، المرجع السابق، ص 241.

✓ تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية: تُعد هذه التواريخ ضرورية لتحديد المرجعية المحاسبية التي سيتم على أساسها تقييم أصول والتزامات كل طرف، ما يُتيح تحديد شروط التبادل المالي واحتساب قسط الاندماج.

✓ تعيين وتقييم الأموال والديون التي ستُنقل: تشمل هذه النقطة تحديد طبيعة الأصول والخصوم التي سيتم نقلها من الشركة المندمجة إلى الشركة الداخلة أو إلى الكيان الجديد الناتج عن الاندماج، إلى جانب صياغة آلية مبادلة الحصص أو الأسهم.

✓ المبلغ المحدد لقسط الاندماج: يتم التفاوض حول كيفية احتساب هذا القسط، والذي يُمثل الفرق بين القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركات المتداخلة في العملية، ويأخذ بعين الاعتبار الجوانب المالية والفنية والقانونية لتحديده بشكل عادل وشفاف.

6- إبرام بروتوكول الاندماج (اتفاق النوايا)

عند التوصل إلى توافق بين الأطراف المتفاوضة حول المبادئ الأساسية لعملية الاندماج، تُختتم المفاوضات عادةً بالتوقيع على وثيقة تُعرف باسم بروتوكول الاندماج أو اتفاق النوايا، ووفقاً لما يقرره بعض الفقهاء، من بينهم الأستاذ Boudeu، فإن هذه البروتوكولات تُعد من الوثائق التي لا يقرها المشرع صراحة، ولا تحظى باعتراف رسمي من قبل الفقه أو القضاء، إلا أنها تُمارس على نطاق واسع في الميدان العملي¹.

ويُعرف البروتوكول على أنه وثيقة غير مُلزمة قانوناً، تتسم بالسرية وغالباً ما يتم إعدادها خلال المرحلة التمهيديّة من قبل أصحاب فكرة الاندماج، ويُعبّر من خلالها عن إرادة الأطراف في السير نحو الاتحاد، كما تتضمن الأسس الأولية التي سيتم على ضوئها بناء مشروع الاندماج².

1 حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص ص-153 154.

2 محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 394.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن بروتوكول الاندماج لا يرتب أي التزام قانوني على عاتق أطرافه، بل يُعد بمثابة إعلان نوايا يعبر عن اتفاق مبدئي على المضي قدماً نحو عملية الاندماج، ويحدد الخطوط العريضة المتعلقة بها، مثل:¹

- ✓ السياسة العامة التي ينبغي اتباعها لتنفيذ الاندماج؛
- ✓ الشروط الواجب مراعاتها عند تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصرفية المعنية؛
- ✓ الآليات المقترحة لتوزيع المسؤوليات الإدارية بين الجهات المعنية بعد الاندماج؛
- ✓ الكيفية التي سيتم بها احتساب القيمة المالية التي ستُدمج ضمن الشركة الداخلة؛
- ✓ معايير تحديد قيمة الأسهم أو الحصص التي ستمنح لشركاء الشركة المندمجة بعد التحاقهم بالكيان الجديد.

وعليه، فإن بروتوكول الاندماج يُشكل وثيقة استراتيجية تؤسس لمرحلة جديدة من التفاوض الفني والقانوني، تمهيداً للانتقال إلى إعداد مشروع العقد النهائي.

الفرع الثاني: إبرام عقد الاندماج المصرفي والموافقة الرسمية

بعد انتهاء مرحلة المفاوضات بين الأطراف المصرفية المتفاوضة بالتوقيع على بروتوكول الاندماج، الذي يُعد وثيقة غير ملزمة قانوناً، وعليه:

أولاً: مرحلة مشروع الاندماج المصرفي

تبدأ المرحلة التالية المتمثلة في إعداد مشروع الاندماج، وهي مرحلة محورية تمهّد لإبرام العقد النهائي، وقد أولاهها المشرع أهمية خاصة من خلال إخضاعها لحملة من الشروط والإجراءات التفصيلية².

¹ليندة سعدون، المرجع السابق، 46.

²أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 79.

أ- تعريف مشروع الاندماج المصرفي

لم يتضمن كل من المشرعين الجزائري والفرنسي تعريفاً صريحاً لمشروع الاندماج، ويُعزى هذا التجاهل إلى كون المشروع قد لا يُستكمل في حال فشل الأطراف في الاتفاق حول المبادئ الجوهرية لعملية الإندماج، ومع ذلك يرى الأستاذ Boudeu أن مشروع الاندماج هو وثيقة رسمية ومعلنة، على خلاف بروتوكول الاندماج، وتتسم بأهمية قانونية رغم أنها غير ملزمة، حيث يتم إعدادها من طرف الممثلين المفوضين عن البنوك المعنية بالاندماج، وتتضمن هذه الوثيقة تحديد الأصول والخصوم التي ستُنقل إلى المصرف الدامج، وبيان آليات تسوية الديون، وعدد الأسهم أو الحصص التي سيحصل عليها الشركاء في البنك المندمج.¹

ومن خصائص مشروع الاندماج المصرفي:²

- ✓ أنه وثيقة أساسية لا غنى عنها في مسار تنفيذ الاندماج.
- ✓ يتم إعدادها في إطار سري خلال المراحل التمهيديّة.
- ✓ يجب أن تراعي الشكلية القانونية المنصوص عليها، تحت طائلة البطلان.

ب- إجراءات النشر والإشهار

نظراً للطبيعة الحساسة لقطاع البنوك، يعتبر نشر مشروع الاندماج أمراً جوهرياً، خاصة تجاه المودعين، الدائنين، وسوق الأوراق المالية، ذلك أن الاندماج يمثل تحوّلاً جذرياً في البنية القانونية والمالية للمؤسسات المصرفية المعنية، مما يستوجب تمكين كل ذي مصلحة من إبداء ملاحظاته أو اعتراضاته في الوقت المناسب.³

1 أحمد محمد محرز، نفس المرجع، ص 79.

2 حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص 146.

3 كليندة سعدون، مرجع سابق، ص 54.

وعليه، يتم إيداع مشروع الاندماج لدى مكتب التوثيق المختص بالمكان الذي يقع فيه المقر الاجتماعي للمصارف المعنية، كما ينشر في الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية¹، وبموجب أحكام المادة 750 من القانون التجاري، يجب على مجلس الإدارة أو القائمين على إدارة البنك تقديم المشروع وملاحقه لمدوبي الحسابات، قبل خمسة وأربعين يوماً على الأقل من انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

ج- دور مندوبي الحسابات في الاندماج المصرفي

يلعب مندوبو الحسابات دوراً جوهرياً في ضمان شفافية العملية، من خلال مراجعة جميع الوثائق والتقارير المرتبطة بمشروع الاندماج، ويُمنح لهم حق الاطلاع الكامل وطلب الإيضاحات من الإدارة، لضمان استكمال تقريرهم الذي يُعرض لاحقاً على المساهمين، وتكمن مسؤوليتهم في بذل العناية الكافية لا في تحقيق نتيجة، باستثناء بعض الحالات الاستثنائية كالتصديق على المكافآت².

ورغم أن المشرع لم يُنظم مسؤوليتهم بدقة، إلا أن القواعد العامة تسمح بمساءلتهم في حال التقصير، لا سيما إن أغفلوا ذكر وقائع مهمة في تقاريرهم، أو لم يكشفوا عن مخالفات مالية جسيمة، كاختلاس الأموال أو الإخلال بمبدأ المساواة بين المساهمين³.

ويجب أن يوضع تقرير مندوبي الحسابات في المقر الرئيسي للبنك قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد الجمعية العامة، ليكون تحت تصرف المساهمين، أو يُرسل إليهم مباشرة في حال الاستشارة الكتابية، كما يمكن لمدوبي الحسابات الاستعانة بخبراء مستقلين عند الحاجة، لإعداد تقرير مفصل حول طريقة تقييم الحصص المقدمة وآليات الاندماج المعتمدة⁴.

1 المادة 748 من الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري. المصدر السابق ذكره.

2 بلبلة ريمة، المرجع السابق، ص 243.

3 نفس المرجع، ص 243.

4 المادتين 751، 752، من الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري المصدر السابق ذكره.

د- الهيئة المختصة بإصدار القرار

بما أن اتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول أجلها يدخل ضمن صلاحيات الجمعية العامة غير العادية، فإنها تُعد الجهة المختصة كذلك باتخاذ قرار الاندماج والمصادقة على الحصص العينية المقدمة من قبل الشركة المندمجة¹، كما تملك هذه الجمعية سلطة رفض عملية الاندماج دون أن يترتب عن ذلك أي التزام بالتعويض تجاه الشركة.²

وقد أكد المشرع الجزائري هذا المبدأ في المادة 749 من القانون التجاري، حيث نصت على أن: "يقرر الإدماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدجة والمستوعبة" كما أشارت المادة 754 من نفس القانون إلى أن: "تبث الجمعية العامة غير العادية للشركة المدجة في المصادقة على الحصص العينية المقدمة طبقاً للأحكام الواردة في المادة 673".

وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع الجمعية العامة لا يكون صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يملكون نصف الأسهم التي تخول حق التصويت، وذلك خلال الدعوة الثانية، أما في حال عدم توفر هذا النصاب، فيمكن تأجيل الاجتماع إلى أجل أقصاه شهران، شريطة أن يتوفر نصاب لا يقل عن ربع الأسهم.³

وفي الختام، فإنه بمجرد مصادقة الجمعية العامة غير العادية على مشروع الاندماج، يُعد هذا الأخير قانوناً بمثابة عقد يُعرف بـ "عقد الاندماج".

1 حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص 315.

2 الياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، (الشركات التجارية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات البحر المتوسط ومنشورات غويدات، لبنان، 1992، ص 404.

3 المادة 674 في الفقرة 4، من الامر 75-59 المتضمن القانون التجاري، المصدر السابق ذكره.

ثانياً: المرحلة التنفيذية (المرحلة النهائية)

بعد مصادقة الجمعية العامة غير العادية على قرار الاندماج المصرفي، وبعد أن يتم تقييم أصول المصرفين وموجوداتهما وفقاً للقيمة العادلة، يُباشَر الشروع في زيادة رأس المال للمصرف الدمج ثم يتم توزيع أسهم زيادة رأس المال على المساهمين في المصرف المندمج.¹

يجدر بالذكر أن هذا الحكم يسري على حالة الاندماج المصرفي عن طريق الضم، حيث يتم زيادة رأس المال لمصرف واحد ودمج الأصول والمساهمين في هذا المصرف، أما في حالة الاندماج المصرفي عن طريق المزج، فيجب تأسيس مؤسسة مصرفية جديدة تأخذ مكان المصارف المندمجة، ويتم توزيع أسهم هذه المؤسسة الجديدة على المساهمين في المصارف المندمجة وفقاً للاتفاقات المقررة.²

بالتالي، تمثل هذه المرحلة الخطوات النهائية لتوحيد المصارف بشكل قانوني وعملي، وتنفيذ الخطط المالية والهيكلية المتفق عليها.

المطلب الثاني: دور الهيئات الإدارية والرقابية في تنفيذ الاندماج المصرفي

بعدما استعرضنا في المطلب السابق المراحل الإجرائية الأساسية التي تمر بها عملية الاندماج المصرفي، بدءاً من مرحلة التحضير والموافقة الرسمية، وانتهاءً بالمرحلة التنفيذية التي يتم فيها تجسيد عملية الاندماج فعلياً، يجدر بنا في هذا المطلب التطرق إلى الدور الرقابي والإداري الذي تضطلع به بعض الهيئات الرسمية لضمان حسن تنفيذ هذه العملية وفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وفي هذا السياق، سنتناول في الفرع الأول دور بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية المركزية المكلفة بضمان الاستقرار المصرفي، في حين نسلط الضوء في الفرع الثاني على مساهمة مجلس المنافسة وبقية الهيئات المالية المختصة في تتبع مدى توافق عمليات الاندماج مع قواعد المنافسة وحماية السوق من الممارسات المنافية لها.

1 طعمة الشمري، الجوانب القانونية لدمج البنوك الكويتية، مجلة الحقوق، تصدر عن مجلس النشر العلمي، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، ص 523. السنة الخامسة عشرة، العدد، 1، 1995، ص 163.

2 نفس المرجع، ص 164.

الفرع الأول: دور بنك الجزائر في الرقابة على تنفيذ عمليات الاندماج المصرفي

يُعد بنك الجزائر الهيئة الرقابية الأساسية في النظام المصرفي الوطني، حيث يمارس مهامه بموجب أحكام القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي،¹ الذي جاء ليكرّس استقلالية البنك المركزي ويوسّع صلاحياته التنظيمية والرقابية، لا سيما فيما يتعلق بسلامة واستقرار المؤسسات المصرفية.

ويُنَاطُ ببنك الجزائر، باعتباره الجهة الساهرة على حماية النظام المالي، مهمة الرقابة على عمليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بما فيها عمليات الاندماج المصرفي، ويستوجب تنفيذ أي عملية اندماج بين مؤسستين مصرفيتين الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، بعد دراسة دقيقة للملف من الجوانب القانونية والمالية والتنظيمية.²

ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان أن الاندماج لن يُخلّ بالمنافسة المصرفية أو يُضعف من استقرار النظام المالي، بل يُسهم في تعزيز الكفاءة والملاءة المالية للمؤسسة الناتجة عن الاندماج، ويُراقب البنك المركزي مدى احترام المصارف للمعايير الاحترازية، وخاصة تلك المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، وحوكمة المخاطر.³

كما يتولى بنك الجزائر، بعد منح الموافقة، مهمة المتابعة الميدانية والتنفيذية لعملية الاندماج ويحتفظ بحقه في اتخاذ إجراءات تصحيحية أو حتى سحب الترخيص في حال تبين وجود مخالفات جوهرية تهدد النظام المالي أو تخلّ بحقوق المودعين.

1 القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 43 لسنة 2023.

2 بوزعرور عمار ودواسي، مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات لاقتصادية - واقع وتحديات، ص 140.

3 بوزعرور عمار ودواسي، المرجع السابق، ص 141.

وقد كرّس القانون 09-23 هذه الصلاحيات الرقابية في عدة مواضع، أهمها ما نصّت عليه المواد المتعلقة بدور البنك المركزي في منح أو سحب الاعتمادات، والموافقة على العمليات الكبرى في حياة المصارف، ومنها الإندماجات، فضلاً عن ضبط السوق المصرفي ومراقبة تطوره وعليه، فإن دور بنك الجزائر لا يقتصر على منح الموافقة المبدئية للاندماج، بل يمتد ليشمل رقابة وقائية وتبعية تضمن أن تتم العملية وفق المعايير الدولية للسلامة المصرفية وبما يحقق التوازن بين تطلعات السوق ومتطلبات الحذر المالي.

الفرع الثاني: دور مجلس المنافسة والهيئات المالية في الرقابة على تنفيذ عمليات الاندماج المصرفي

يُعد مجلس المنافسة هيئة إدارية مستقلة ذات طابع استشاري ورقابي، أنشئت بموجب أحكام القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالمنافسة، والمعدل بموجب القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 يونيو 2008،¹ ويهدف إلى ضمان احترام قواعد المنافسة ومنع كل الممارسات المنافية لها داخل السوق الوطني، بما في ذلك القطاع المصرفي، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات إعادة هيكلة البنوك، برز دور المجلس بشكل جلي في مراقبة عمليات الاندماج المصرفي بوصفها أحد أشكال التركيز الاقتصادي التي قد تخل بمبادئ المنافسة.²

تتمثل آلية تدخل المجلس في وجوب إخطار مسبق بكل عملية اندماج مصرفي من شأنها تجاوز العتبات المحددة قانوناً، سواء تعلق الأمر برقم الأعمال المشترك أو الحصة السوقية، كما نصت على ذلك المادة 15 من القانون 03-03.³ وبعد الإخطار، يشرع المجلس في تحليل آثار العملية على السوق من خلال دراسة مدى تأثيرها على المنافسة، كاحتمال إنشاء وضع مهيمن أو تقليص حرية

1 القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 1 فيفري 1995، معدل بموجب القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2 جويلية 2008.

2 شهبون لامية، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، دون سنة، دون مجلد، دون عدد، ص 179.

3 القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

الدخول إلى السوق أمام الفاعلين الجدد، وله أن يصدر أحد القرارات التالية: الموافقة، أو الرفض، أو الموافقة المشروطة بتعديلات معينة تضمن الحفاظ على التوازن التنافسي.¹

إضافة إلى مجلس المنافسة، تتدخل وزارة المالية وبنك الجزائر في تنسيق الجوانب التنظيمية والرقابية، بهدف ضمان استقرار النظام المالي، وعدم الإضرار بالقطاع المصرفي الوطني من جراء اندماجات غير مدروسة أو مدفوعة بمصالح احتكارية، وعليه يتضح أن الرقابة التي يمارسها مجلس المنافسة، إلى جانب الهيئات المالية الأخرى، تمثل عنصراً أساسياً لضمان شفافية عمليات الاندماج المصرفي، وتفادي كل مظاهر الهيمنة السوقية، بما يحقق بيئة مالية متوازنة ومفتوحة لجميع الفاعلين.

¹بوزعرور عمار و دواسي، المرجع السابق، ص 143.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن الاندماج المصرفي

يُعد الاندماج المصرفي من أبرز الآليات التي تترتب عنها آثار قانونية واقتصادية واجتماعية متشابكة، إذ لا يقتصر تأثيره على الكيان القانوني للبنوك المعنية، بل يمتد ليشمل التزاماتها التعاقدية، لتوازن السوق المالي، وأوضاع العمالة والعملاء، ويتناول هذا المبحث دراسة تلك الآثار تفصيلاً، من خلال تحليل الجوانب القانونية (المطلب الأول) ثم استعراض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآثار القانونية للاندماج المصرفي

ينتج عن الإدماج المصرفي مجموعة من الآثار القانونية التي تمس الكيان القانوني للبنوك المعنية، وتنعكس مباشرة على شخصيتها المعنوية وعلاقتها التعاقدية، وسنستعرض في هذا المطلب أبرز هذه الآثار من خلال محورين أساسيين.

الفرع الأول: آثار الاندماج المصرفي على الشخصية القانونية للبنك أو المؤسسة المالية

يترتب على الاندماج المصرفي جملة من الآثار القانونية التي تتجاوز القواعد العامة المنظمة للاندماج، نظراً للطبيعة الخاصة للمؤسسات البنكية وخضوعها لإطار قانوني ورقابي صارم، فعلى المستوى القانوني: يؤدي الاندماج إلى زوال الشخصية المعنوية للمصرف المندمج وانتقال ذمته المالية بكاملها إلى المصرف الدامج أو الجديد، بما في ذلك العقود، والالتزامات، والحقوق¹، غير أن هذا الانتقال لا يتم تلقائياً، بل يخضع لرقابة الجهات المختصة، وعلى رأسها بنك الجزائر، الذي يتعين الحصول على ترخيصه المسبق قبل تنفيذ أي اندماج.

كما يُشترط احترام القواعد القانونية الخاصة بحماية المودعين، وضمان استمرارية العلاقات التعاقدية ذات الطابع البنكي، لا سيما تلك المرتبطة بالائتمان، والضمانات، والتحويلات وبالتالي، فإن الآثار القانونية للاندماج المصرفي تتميز بخصوصيتها، إذ تجمع بين نتائج الاندماج التقليدي من جهة،

1 طعمة الشمري، المرجع السابق، ص 135.

ومتطلبات النظام المصرفي الوطني من جهة أخرى، في إطار يوازن بين حرية التعاقد والرقابة القانونية الصارمة.¹

غير أنه في السياق الجزائري، يُلاحظ وجود فراغ تشريعي فيما يتعلق بتنظيم عمليات الاندماج المصرفي، فالقانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، لم يتضمن نصوصاً صريحة تنظم الاندماج المصرفي، هذا الفراغ يثير تحديات قانونية، حيث يُضطر المصارف إلى الاعتماد على القواعد العامة في القانون التجاري، مما قد يؤدي إلى غموض في تفسير بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالاندماج.

بناءً على ما سبق، يُوصى بتطوير إطار قانوني خاص ينظم عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر، بما يضمن وضوح الإجراءات وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

الفرع الثاني: الآثار القانونية للاندماج المصرفي على العلاقات التعاقدية والالتزامات

تُعد عملية الاندماج المصرفي من العمليات ذات الأثر القانوني العميق، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التعاقدية التي كانت قائمة بين البنك المندمج وأطرافه المتعاملين من جهة، وبين التزامات البنك ذاته من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الآثار القانونية المترتبة عن هذا النوع من الاندماج تتشابه في كثير من جوانبها مع تلك الناجمة عن اندماج الشركات التجارية، فإن الطبيعة الخاصة للقطاع المصرفي وما يتمتع به من خصوصيات رقابية وتنظيمية تُضفي على هذه الآثار طابعاً متميزاً، يتطلب قراءة قانونية دقيقة²، وفيما يلي بيان لأهم تلك الآثار:

1مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي و دوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - حالة الجزائر-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص 187.

2طعمة الشمري، المرجع السابق، ص 137.

أولاً: انتقال العلاقة مع العملاء (المودعين والمقترضين)

من أبرز الآثار القانونية التي تترتب عن اندماج المصارف، انتقال كافة العلاقات التعاقدية القائمة بين البنك المندمج وعملائه -سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو أصحاب حسابات وائتمانية- إلى البنك الدامج أو الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج، ويُعرف هذا الانتقال في الفقه القانوني بمبدأ "الخلافة القانونية العامة".¹

بموجب هذه الخلافة، يحل الكيان الجديد محل البنك المندمج دون الحاجة إلى إبرام عقود جديدة أو الحصول على موافقة العملاء، باعتبار أن العلاقة التعاقدية تستمر بكافة آثارها القانونية كما كانت، مع تبدل في الصفة القانونية فقط.²

وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة في العقود المصرفية طويلة الأجل، كالقروض العقارية، وخطوط الائتمان، حيث يبقى العميل ملتزماً تجاه الكيان الجديد بالشروط ذاتها التي أُنقذ عليها مع البنك السابق، كما تظل الضمانات المقدمة (رهناً كانت أم كفالة) نافذة ومُرتبة لآثارها.

ثانياً: انتقال عقود الإيجار

تشمل الخلافة القانونية كذلك العقود المتعلقة بالمقارّ والفروع والمكاتب التي يشغلها البنك المندمج، سواء أكانت مملوكة له أم مستأجرة.

وبالرجوع إلى أحكام الإيجار في القانون المدني، فإن اندماج الطرف المستأجر لا يُعد سبباً موجباً لإنهاء العقد، ما لم ينص العقد صراحة على شرط يمنع التنازل أو نقل العقد،³ وبالتالي فإن

1رشيد صالح عبد الفتاح صالح، "البنوك الشاملة وتنوير دور الجهاز المصرفي والصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً"، "الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 65.

2مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، المرجع السابق، ص 121.

3ظاهري بشير، أثر الاندماج على عقود الشركة المدججة في القانون الجزائري، مجلة المدبر، العدد4، 2017، ص 155.

الكيان الدامج يَجَل قانوناً محل البنك المندمج، ويستمر في استغلال الأملاك المستأجرة وفقاً للشروط والأحكام ذاتها، دون حاجة إلى موافقة المؤجر أو توقيع عقد جديد.

غير أن هذا لا يمنع المؤجر - في حال وجود نص تعاقدي يسمح له بذلك - من المطالبة بإعادة النظر في العقد، لا سيما إذا أدى الاندماج إلى تغيير في طبيعة استعمال العقار أو في الوضعية المالية للجهة المستأجرة.¹

ثالثاً: العقود الأخرى (الكفالات، والتأمينات، واتفاقيات التعاون)

تنتقل إلى الجهة الدامجة كافة العقود الأخرى التي أبرمها البنك المندمج، وتشمل هذه الكفالات المصرفية المقدمة لصالح عملاء أو أطراف ثالثة، والعقود التأمينية التي تغطي أصول البنك والتزاماته، إضافة إلى العقود المبرمة مع مزودي الخدمات والأنظمة البنكية، واتفاقيات التعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى.²

وتُعد هذه العقود قائمة ونافذة تجاه البنك الجديد، ما لم تشتمل على شرط يقضي بفسخها أو إعادة التفاوض عليها في حال حدوث اندماج، ويحتفظ الكيان الجديد بجميع الحقوق المتولدة عنها، كما يتحمل كامل الالتزامات التي نشأت عنها، مما يُبرز الطبيعة المستمرة لهذه العقود رغم التغيير في الشخصية القانونية للبنك.

رابعاً: الخصوصيات المصرفية والرقابية

رغم التشابه الكبير بين الآثار القانونية لاندماج المصارف واندماج الشركات، إلا أن المصارف تخضع لرقابة دقيقة من قبل السلطات النقدية، وفي مقدمتها البنك المركزي، الذي قد يشترط موافقته

1 طاهري بشير، المرجع السابق، ص 155.

2 كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - الواقع والتحديات - المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة شلف، يومي 14/15 ديسمبر، 2004، ص 377.

المسبقة على عملية الاندماج، بعد التحقق من مدى توافر شروط الملاءة المالية، وضمان حماية حقوق المودعين، واستقرار النظام البنكي.

كما قد تفرض هذه الجهات تدابير إضافية تتعلق بإعادة هيكلة الالتزامات، وتدقيق العقود القديمة، والتأكد من استمرار امتثال الكيان الجديد للمعايير القانونية والاحترافية المنصوص عليها في قوانين البنوك.¹

ومن هنا تظهر خصوصية القطاع المصرفي، التي تفرض على عقود الاندماج مزيداً من الإجراءات الشكلية والموضوعية، لضمان سير العلاقة التعاقدية بشكل سليم بعد عملية الاندماج، دون الإضرار بمصالح العملاء أو المساس بثقة الجمهور في النظام المصرفي.²

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاندماج المصرفي

يشكل الاندماج المصرفي أداة استراتيجية تؤثر في بنية السوق والاستقرار المالي، وتتعدى آثاره الجوانب القانونية لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية، لذا سنعالج في هذا المطلب انعكاساته على السوق المصرفي من جهة، وعلى العمالة والعملاء من جهة أخرى.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي

يمثل الاندماج بين المؤسسات المصرفية أداة استراتيجية لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق مكاسب ملموسة على عدة مستويات، ومن أبرز هذه الآثار الاقتصادية:

أولاً: تحقيق وفورات الحجم الكبير

¹قوال زاوية (إيمان)، الاندماج المصرفي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 74.

²قوال زاوية(إيمان)، المرجع السابق، ص 74.

يعد هذا الأثر من أهم الدوافع الاقتصادية وراء عمليات الاندماج المصرفي، فكلما ازداد حجم المؤسسة المصرفية الناتجة عن الاندماج، زادت قدرتها على تخفيض التكاليف التشغيلية للوحدة الواحدة من الإنتاج، وذلك بفضل توسيع نطاق العمليات ورفع الكفاءة، وتتحقق هذه الوفورات من خلال:¹

الوفورات الداخلية، والتي تتمثل في الدمج الفعال بين نظم تكنولوجيا المعلومات للمصرفين، وتوحيد العمليات الخلفية، مما يسمح بتقليص التكرار والازدواجية في الأداء، كما يمكن توسيع الاعتماد على الأتمتة والبرمجيات المتقدمة التي يصعب على المصارف الصغيرة تحمل تكلفتها، ما يؤدي إلى تسريع المعاملات المصرفية، لاسيما الروتينية منها.²

الوفورات الإدارية، حيث يمكن للكيان المصرفي الجديد استقطاب كفاءات بشرية عالية التأهيل، وتوفير برامج تدريبية فعالة تسهم في تحسين الأداء الوظيفي، وتطوير بيئة العمل، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية العامة وعلى نظام الرقابة الداخلية.³

الوفورات الخارجية، التي تنشأ نتيجة قدرة المصرف المندمج على التفاوض بشروط أفضل مع البنوك الأخرى والمراسلين الدوليين، سواء من حيث حدود التسليف، أو تكاليف العمولات، أو شروط الخدمات

ثانياً: الوفورات الضريبية

تتيح عملية الاندماج الفرصة لاستخدام الخسائر الضريبية أو الأرباح المرحّلة من أحد المصرفين لتقليل العبء الضريبي على الكيان الجديد، مما يسهم في تحسين المركز المالي العام للمصرف ويزيد من فوائده القابلة للاستثمار.⁴

ثالثاً: رفع معدلات النمو وتوسيع الحصة السوقية

1- أحمد سفر، التعاون المصرفي العربي التوسع والتكامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 165.

2- نفس المرجع، ص 165.

3- قوال زواوية، المرجع السابق، ص 74.

4- نفس المرجع، ص 74.

يساهم الاندماج في توسيع قاعدة العملاء وتنوع المنتجات المصرفية، مما يساعد على استقرار الربحية على المدى المتوسط والطويل، ويمنح المصرف قدرة أكبر على مواجهة تقلبات السوق وتنويع المخاطر، إلى جانب تحديث أساليبه الإدارية والخدمية.¹

رابعاً: القضاء على الطاقات العاطلة

يساهم الاندماج في التخلص من الطاقات البشرية أو المادية غير المستغلة، عبر إعادة توزيع الموارد وتحسين استخدامها، كما يعزز من الكفاءة التشغيلية ويخفض التكاليف، ويسمح بتقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبى احتياجات المشروعات الكبرى، وجذب مزيد من الودائع، ما يحسن من الوضع التنافسي للمصرف.²

خامساً: تكوين كيانات مصرفية قادرة على المنافسة الدولية

يُمكن الاندماج المصرفي من إنشاء مؤسسات قوية قادرة على دخول الأسواق العالمية، والامتثال لمعايير الجودة الشاملة، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة تلبى تطلعات العملاء وتراعي الكفاءة والسرعة في الإنجاز.³

سادساً: زيادة الربحية وتوسيع القاعدة الرأسمالية

يؤدي الاندماج إلى تجميع رؤوس الأموال والموارد البشرية ذات الكفاءة، مما يعزز قدرة المصرف على تنفيذ مشاريع استثمارية أكبر وتحقيق أداء متميز، بالإضافة إلى تقوية ملاءته المالية ومتانته في وجه الأزمات.⁴

سابعاً: ترشيد القطاع المصرفي وتقليص الوحدات غير المجدية اقتصادياً

1 مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 234.

2 نفس المرجع ، ص 234.

3 بلبله ريمة، المرجع السابق، ص 249.

4 نفس المرجع ، ص 249.

يساعد الاندماج على خفض عدد المصارف الصغيرة أو المتعثرة التي تشكل عبئاً على النظام المالي الوطني، مما يساهم في تحسين فعالية القطاع المصرفي ككل.¹

ثامناً: تعزيز القدرة على البحث والتطوير والابتكار

من خلال الموارد المتجمعة بعد الاندماج، يصبح المصرف المندمج أكثر قدرة على تخصيص ميزانيات للبحث والتطوير، واعتماد أدوات تكنولوجية متطورة، مما يزيد من جاذبيته للمستثمرين، ويعزز من قدرته على التوسع في مجالات التوظيف والاستثمار.²

تاسعاً: النمو الخارجي والحصول على أصول إضافية

يوفر الاندماج فرصة للمصرف للاستحواذ على أصول جديدة قد تكون غير متاحة في حال استمراره كمصرف مستقل، مما يفتح آفاقاً للنمو الخارجي المتوازن والآمن، ويقلل من التكاليف والمخاطر التي قد تترتب على الانفصال أو الانقسام التنظيمي.³

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

لا يقتصر تأثير الاندماج المصرفي على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاداً اجتماعية متنوعة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح العاملين في القطاع المصرفي، والمجتمع المحيط، وعملاء المصارف، ومن أبرز هذه الآثار:

أولاً: إعادة هيكلة القوى العاملة

من أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمليات الاندماج هو التأثير على العمالة، إذ قد يؤدي تقليص التكاليف التشغيلية إلى تقليص عدد الوظائف أو إعادة توزيعها. ويترتب على ذلك فقدان بعض

¹ نفس المرجع ، ص 249.

² مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 123.

³ نفس المرجع ، ص 124.

الموظفين لوظائفهم، لا سيما في حالة وجود تكرار في المهام بين المصرفين ، ومع ذلك فإن هذه العملية قد تُدار بشكل منظم من خلال برامج لإعادة التأهيل والتدريب ، وتوجيه الكفاءات نحو وظائف جديدة، ما يحد من الأثر السلبي على المستوى المعيشي للموظفين.¹

ثانيا: تطوير بيئة العمل وتحسين ظروفه

يمكن لعملية الاندماج أن تسهم في تحسين ظروف العمل من خلال دمج الممارسات الإدارية الأفضل من كلا الطرفين، وتوفير أنظمة دعم متقدمة للعاملين، إلى جانب تعزيز روح الفريق والهوية المشتركة، مما يرفع من معنويات الموظفين ويحسن من أدائهم.²

ثالثا: تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للمجتمع

ينتج عن اندماج المصارف تطوير منظومة الخدمات المصرفية، وتوفير منتجات مالية أكثر تنوعاً تلي احتياجات شرائح أوسع من المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذو الدخل المتوسطة والمنخفضة، وأصحاب المشاريع الصغيرة ، كما أن تحسين كفاءة الأداء يؤدي إلى تقليل فترات الانتظار ورفع مستوى رضا العملاء.³

رابعا: تحقيق الاستقرار المالي للأسر والمجتمع

من خلال زيادة قوة المصرف المندمج واستقراره المالي، يشعر العملاء بمزيد من الأمان في تعاملاتهم المالية، مما ينعكس إيجاباً على الثقة العامة بالنظام المصرفي، ويشجع على الادخار والاستثمار، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية.⁴

1حسني المصري، اندماج الشركات وانقسامها ، دار الكتب القانونية ،مصر،2007،ص 161.

2نفس المرجع ، ص 161.

3مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 128.

4نفس المرجع ، ص 128.

خامسا: التأثير على الهوية المؤسسية والعلاقات الاجتماعية:

قد يترتب على الاندماج بعض التغيرات في الثقافة المؤسسية، مما يستدعي وقتًا للتكيف بين الموظفين والإدارات المختلفة، كما قد تظهر بعض التحديات المتعلقة بإعادة تشكيل العلاقات المهنية والاجتماعية داخل المؤسسة، إلا أن إدماج القيم المشتركة ووضع رؤية موحدة يساعد على تجاوز هذه الفجوة وتعزيز الانسجام الداخلي.¹

سادسا: دور المصرف المندمج في التنمية الاجتماعية

بفضل موارده المالية والبشرية الأكبر، يصبح المصرف الجديد أكثر قدرة على تمويل المبادرات المجتمعية، مثل دعم التعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة، والمساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز من دوره كشريك في التنمية المحلية.²

سابعاً: التأثير على التوزيع الجغرافي للخدمات

قد تؤدي عملية الاندماج إلى إعادة هيكلة الفروع وغلق بعض الوحدات الأقل ربحية، ما قد يؤثر على بعض المناطق النائية أو الريفية التي تعتمد على خدمات المصرف، وفي المقابل قد يتم تعويض ذلك بإنشاء قنوات رقمية بديلة، أو من خلال سياسات توسعية تركز على الشمول المالي وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية.³

ثامنا: المساهمة في خلق بيئة تنافسية مسؤولة:

1 حسن المصري، نفس المرجع ، ص 162.

2 مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 243.

3 بلبة ريمة، المرجع السابق، ص 243.

رغم أن الاندماج قد يؤدي إلى تقليل عدد المصارف في السوق، إلا أنه قد يرفع من جودة المنافسة بين المؤسسات الكبرى، ويجبرها على تبني ممارسات مسؤولة تجاه المجتمع، من حيث تسعير الخدمات، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وحماية حقوق العملاء.¹

ملخص الفصل الثاني:

تتمثل مختلف الجوانب القانونية المرتبطة بعملية الاندماج المصرفي في الإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه العمليات بدءاً من المرحلة التحضيرية التي تشمل التفاوض بين الأطراف المعنية وإجراء الفحص النافي للجهالة للتأكد من حالة المؤسسات المندمجة، بعد ذلك يتم إبرام عقد الاندماج والحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة لضمان توافق العملية مع القوانين واللوائح المعمول بها، كما تبرز أهمية دور الهيئات الإدارية والرقابية مثل بنك الجزائر ومجلس المنافسة في مراقبة وتنظيم عملية الاندماج المصرفي لضمان عدم حدوث تأثيرات سلبية على المنافسة والأسواق المالية.

من الناحية القانونية، يشمل الاندماج المصرفي تأثيرات كبيرة على الشخصية القانونية للمؤسسات المندمجة، حيث يتم دمج الكيانات القانونية المختلفة في كيان واحد، مما يترتب عليه تعديل العلاقات التعاقدية والالتزامات القائمة بين الأطراف المعنية، أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاندماج يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية، ويزيد من قدرتها التنافسية، مع زيادة الحصة السوقية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، كما يترتب عليه تأثيرات على العمالة، سواء من حيث إعادة توزيع العاملين أو خلق فرص عمل جديدة، ويعد فرصة لتوفير استقرار مالي أكبر.

1 نفس المرجع، ص 244.

خاتمة

خاتمة

خاتمة

من خلال دراسة النظام القانوني للاندماج المصرفي من جوانبه القانونية والآثار المترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر، تبين أن هذه العمليات تخضع لجملة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تنظيمها وضمان شفافيتها، من خلال تدخل عدة هيئات رقابية وإدارية أهمها بنك الجزائر ومجلس المنافسة، كما أن للاندماج المصرفي آثار متعددة، قانونية واقتصادية واجتماعية، تنعكس بشكل مباشر على البنوك المندمجة وعلى السوق المالي الوطني.

و إجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن القول إن الإطار القانوني للاندماج المصرفي في الجزائر لا يزال في حاجة إلى مزيد من التوضيح والتحديث، رغم وجود بعض الأحكام العامة التي يمكن تطبيقها، كما أن للاندماج آثاراً إيجابية عديدة إذا ما تم في إطار تنظيمي دقيق ومدروس.

وعليه توصلنا للنتائج التالية:

- الاندماج المصرفي يساعد على تقوية البنوك وزيادة قدرتها التنافسية.
- هناك مراحل محددة يجب اتباعها لإنجاز الاندماج بطريقة قانونية.
- بنك الجزائر يلعب دوراً مهماً في مراقبة ومتابعة عمليات الاندماج.
- مجلس المنافسة يتدخل للتأكد من أن الاندماج لا يضر بالمنافسة في السوق.
- من الآثار الإيجابية تقليل التكاليف، تحسين الخدمات، وتوسيع النشاط المصرفي.
- يمكن أن تكون هناك آثار سلبية مثل تسريح بعض العمال أو صعوبة الاندماج الإداري بين البنوك.

➤ الإطار القانوني الحالي غير كافٍ لتغطية كل تفاصيل عمليات الاندماج بشكل دقيق.

و عليه يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ✓ تحديث وتوسيع النصوص القانونية الخاصة بالاندماج المصرفي في الجزائر.
- ✓ وضع دليل إجرائي رسمي من بنك الجزائر يوضح مراحل الاندماج بالتفصيل.

خاتمة

-
-
- ✓ تعزيز دور الهيئات الرقابية لضمان الشفافية وعدم الإضرار بالمنافسة.
 - ✓ تشجيع البنوك على الاندماج وفق معايير اقتصادية واضحة ومدروسة.
 - ✓ توفير آليات لحماية العمال المتضررين من عمليات الاندماج.
 - ✓ تنظيم حملات توعية حول أهمية الاندماج المصرفي وفوائده على الاقتصاد الوطني.
 - ✓ دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالاندماج المصرفي لتطوير الفهم القانوني له.

قائمة المصادر

والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر الرسمية

1. الدستور والقوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية عدد 43، 27 يونيو 2023.
2. القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالمنافسة، المعدل بالقانون رقم 08-2.
3. القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 43.
4. أمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 101.
5. التعليم رقم 07-2023 المتعلقة بترخيص العمليات البنكية، 15 مارس 2023، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23.
6. التعليم رقم 05-2020 حول إعادة هيكلة البنوك، 18 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45.
7. القانون رقم 88 المتعلق بالبنوك، (2003)، جمهورية مصر العربية.
8. القانون رقم 11 المتعلق بالشركات البحرينية، الصادر بتاريخ 2016/06/16، البحرين.

ثانياً: المراجع

1. الكتب:

1. أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دار النهضة العربية، مصر، 1997.
2. أنطوان ناشف، خليل هندي، العمليات المصرفية والسوق المالية - دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
3. حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.
4. حسني المصري، اندماج الشركات وانقسامها، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
5. رشيد صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتنوير دور الجهاز المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2000.



6. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2000.

7. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.

8. محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.

2. المقالات العلمية:

1. بركان زهية، "الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرفي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 4، 2005.

2. بلبة ريمة، "الإجراءات القانونية لاندماج الشركات التجارية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 15، عدد 1، 2022.

3. سعاد شعابنية، "مقاربة اقتصادية قانونية لواقع عمليات الاندماج والاستحواذ البنكي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 9، عدد 1، 2022.

4. ضيف روفية، "الاندماج المصرفي: المبررات والدوافع"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 42، 2014.

5. طاهري بشير، "أثر الاندماج على عقود الشركة المدججة في القانون الجزائري"، مجلة المدبر، العدد 4، 2017.

6. طباع نجاة، "الاندماج المصرفي لإنقاذ المؤسسة المصرفية من التعثر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، مجلد 5، 2012.

7. فتيحة صالح، الطاوس حمداني، "الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 7، 2016.

8. مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010.

9. هالة حلمي سعيد، "قضايا اندماج البنوك مع إشارة إلى حالة مصر"، مؤتمر مواجهة تحديات الإصلاح الاقتصادي، 2005.

3. أطروحات ومذكرات:

1. قوال زاوية (إيمان)، الاندماج المصرفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2009.



2. ليندة سعدون، النظام القانوني لاندماج الشركات في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

3. مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

4. محاضرات ومؤتمرات:

1. الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كأداة لرفع أداء المنظومة المصرفية"، مداخلة، المؤتمر الدولي الثاني، جامعة ورقلة.

2. كمال رزّيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

5. مواقع إلكترونية:

1. صفاء جمال الدين، "اندماج البنوك الكبرى يهدد المصارف في الأسواق الناشئة"، موقع الأهرام: www.ahram.org.eg (تم الاطلاع بتاريخ 2025/04/18، 06:28).

2. موقع وزارة العدل المغربية: <https://justice.gov.ma> (تم الاطلاع بتاريخ 2025/04/19، 07:22).

3. موقع:

[https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawI"=6656&language=ar#Section_16897](https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawI)

4. موقع: <https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php>

6. مراجع أجنبية:

1. Philippe MERLE, Droit commercial, Sociétés Commerciales, Dalloz, 2005

الفهرس

الفهرس

أ.....	شكر و عرفان.....
ب.....	اهداء1.....
ج.....	اهداء2.....
د.....	قائمة المختصرات.....
3-2-1.....	مقدمة.....
5.....	المبحث الأول: مفهوم الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية:.....
5.....	المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي وطبيعته القانونية:.....
11.....	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للاندماج المصرفي:.....
22.....	المبحث الثاني: شروط الاندماج المصرفي ومبرراته.....
22.....	المطلب الأول: الشروط القانونية للاندماج المصرفي.....
27.....	المطلب الثاني: المبررات الاقتصادية والمالية للاندماج المصرفي:.....
34.....	المبحث الاول: الأحكام الإجرائية والإدارية للاندماج المصرفي:.....
34.....	المطلب الأول: مراحل تنفيذ الاندماج المصرفي:.....
43.....	المطلب الثاني: دور الهيئات الإدارية والرقابية في تنفيذ الاندماج المصرفي:.....
47.....	المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن الاندماج المصرفي:.....
47.....	المطلب الأول: الآثار القانونية للاندماج المصرفي:.....
51.....	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاندماج المصرفي:.....
62.....	قائمة المصادر والمراجع:.....
63.....	الفهرس.....

يُعد الاندماج المصرفي من المفاهيم الاقتصادية والقانونية المعاصرة التي برزت بقوة في ظل التحولات التي يشهدها النظام المالي العالمي، وهو يمثل عملية قانونية يتم من خلالها توحيد كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد بهدف تحقيق التكامل، تعزيز القدرات المالية والإدارية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالمنافسة، التغيرات التكنولوجية، وضغوطات السوق، من الناحية المفاهيمية، يندرج الاندماج المصرفي ضمن آليات إعادة هيكلة القطاع المالي ويُعتبر وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين الخدمات البنكية، كما يتطلب توفر مجموعة من الشروط والضوابط التنظيمية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه دون الإضرار بالبيئة التنافسية أو بحقوق المتعاملين.

كما أن الاندماج المصرفي يخضع لجملة من الأحكام والإجراءات تبدأ بمرحلة ما قبل الاندماج والتي تشمل التفاوض والفحص النافي للجهالة، ثم إبرام عقد الاندماج والحصول على الموافقات الرسمية من السلطات المختصة، لا سيما بنك الجزائر ومجلس المنافسة، وتترتب عن عملية الاندماج جملة من الآثار القانونية، منها زوال الشخصية المعنوية لأحد الكيانين وامتداد التزامات أحدهما للآخر، إلى جانب آثار اقتصادية واجتماعية هامة تشمل تحقيق وفورات الحجم، تحسين الأداء العام للمصرف، تقليص عدد البنوك غير الفعالة، وتوفير خدمات مصرفية متنوعة تتماشى مع متطلبات السوق، مع تأثيرات مباشرة على العمالة والزيائن تتفاوت بين الإيجابية والسلبية بحسب طبيعة الاندماج وتنظيمه القانوني.

الكلمات المفتاحية:

الاندماج المصرفي. الأحكام القانونية. الرقابة المصرفية. الآثار الاقتصادية، السوق المالي.

Résumé

Les fusions bancaires sont parmi les concepts économiques et juridiques contemporains qui ont émergé de manière significative en raison des transformations observées dans le système financier mondial. Une fusion bancaire est un processus juridique au cours duquel deux ou plusieurs entités bancaires sont unifiées en une seule entité dans le but d'atteindre l'intégration, de renforcer les capacités financières et administratives, et de faire face aux défis liés à la concurrence, aux changements technologiques et aux pressions du marché.

D'un point de vue conceptuel, la fusion bancaire fait partie des mécanismes de restructuration du secteur financier et est considérée comme un moyen d'atteindre l'efficacité économique et d'améliorer les services bancaires. Elle nécessite également le respect d'un ensemble de conditions et de contrôles réglementaires pour garantir la réalisation des objectifs souhaités, sans nuire à l'environnement concurrentiel ni aux droits des parties prenantes.

D'un point de vue juridique, les fusions bancaires sont soumises à une série de dispositions et de procédures, commençant par la phase avant la fusion, qui comprend les négociations et la diligence raisonnable, suivie de la signature du contrat de fusion et de l'obtention des approbations officielles des autorités compétentes, en particulier la Banque d'Algérie et le Conseil de la concurrence. Le processus de fusion entraîne plusieurs effets juridiques, notamment la disparition de la personnalité juridique de l'une des entités et le transfert de ses obligations à l'autre, ainsi que des effets économiques et sociaux importants. Cela inclut la réalisation d'économies d'échelle, l'amélioration des performances globales de la banque, la réduction du nombre de banques inefficaces et la fourniture de services bancaires diversifiés répondant aux demandes du marché. Il y a des impacts directs sur l'emploi et les clients, variant entre positifs et négatifs en fonction de la nature et de l'organisation juridique de la fusion.

Mots-clés :

Fusion bancaire, Dispositions juridiques, Supervision bancaire, Effets économiques, Marché financier.

Summary:

Banking mergers are among the contemporary economic and legal concepts that have emerged prominently in light of the transformations witnessed in the global financial system. A banking merger is a legal process through which two or more banking entities are unified into a single entity with the goal of achieving integration, enhancing financial and administrative capabilities, and addressing challenges related to competition, technological changes, and market pressures. From a conceptual standpoint, banking mergers fall within the mechanisms of restructuring the financial sector and are considered a means of achieving economic efficiency and improving banking services. They also require the fulfillment of a set of conditions and regulatory controls to ensure the achievement of the desired objectives without harming the competitive environment or the rights of stakeholders.

From a legal perspective, banking mergers are subject to a series of provisions and procedures, starting with the pre-merger phase, which includes negotiations and due diligence, followed by the signing of the merger contract and obtaining official approvals from the competent authorities, particularly the Bank of Algeria and the Competition Council. The merger process leads to several legal effects, including the dissolution of the legal personality of one of the entities and the transfer of its obligations to the other, along with significant economic and social effects.

These include achieving economies of scale, improving the bank's overall performance, reducing the number of ineffective banks, and providing diverse banking services that align with market demands.

There are direct impacts on employment and customers, varying between positive and negative depending on the nature and legal organization of the merger.

Keywords:

Banking Merger, Legal Provisions, Banking Supervision, Economic Effects, Financial Market.